أئمة النحو في المدينة المنورة

" ابن فرحون ت٧٦٩ هـ وآراؤه النحوية من خلال كتابه العدَّة في إعراب العمدة نموذجا "

إعداد الدكتور

نبيل عوض محمد الشربيني

أستاذ اللغويات

كلية الدراسات الإسلامية والعربية

للبنين – بدمياط الجديدة– جامعة الأزهر

أئمة النحو في المدينة المنورة
" ابن فرحون ت ٧٦٩هـ وآراؤه النحوية من خلال كتابه (العُدّة في إعراب العمدة) نموذجًا"

نبيل عوض محمد الشربيني
قسم ,اللغويات ، كلية الدراسات الإسلامية والعربية ، بنين ، بدمياط الجديدة ، جامعة الأزهر، مصر.
البريد الإلكتروني : NabilSherbini.33@azhar.edu.eg

ملخص البحث:

هذا البحث يهدف إلى التعرف على أئمة النحو في مدينة رسول الله – ﷺ – من خلال الحديث عن العلامة ابن فرحون المدني (ت٧٦٩هـ)، وآرائه النحوية من خلال كتابه (العُدّة في إعراب العمدة) ، وقد تناول البحث التعريف بابن فرحون المدني، من خلال الحديث عن اسمه ونسبه، ولقبه، وكنيته ، وأسرته، وولادته، ونشأته، وشيوخه، وتلاميذه، وأعماله ومؤلفاته، وعلمه وثقافته، وثناء العلماء عليه، ووفاته. وتناول دراسة آرائه النحوية في كتابه، مع بيان آراء غيره من النحويين فيها ، وأظهر البحث أن ابن فرحون اعتمد على كثير من الأصول النحوية في دعم اختياراته ، لا سيما السماع، فاستعان بالقرآن الكريم والحديث النبوي والشعر وأقوال العرب، وكان استدلاله بالشعر في المقام الأول، وأوضح أنه لم يكن متعصبًا لمذهب نحوي بعينه يترسم خطاه، وإنما كان ينظر فيما يرجحه الدليل، ويحظى بالقبول، فله آراء وافق فيها المذهب البصري، وآراء وافق فيها أعلام هذا المذهب، وله آراء وافق فيها المذهب الكوفي، وآراء وافق فيها أعلام هذا المذهب أيضًا، كما كانت له الآراء وافق فيها المتأخرين، وآراء تفرد بها، وأوضح – أيضًا – أن آراء بعض النحويين تخضع للتطور، فترى للعالم رأيين مختلفين في المسالة الواحدة، وأن بعض النحويين قد يُنسب إليهم آراء على الرغم من وجود ما يخالفها في كتبهم المطبوعة.

الكلمات المفتاحية : ابن فرحون ، المدني ، آراء ، النحوية ، العدة، أئمة.

Grammar imams in Medina Ibn Farhoun d. 769 AH and his grammatical views through his book (The kit in the expression of the mayor) as a model"

Nabil Awad Mohamed El-Sherbiny
Department of Linguistics, Faculty of Islamic and Arabic Studies for Boys, New Damietta, Al-Azhar University, Egypt.
Email: NabilSherbini.33@azhar.edu.eg

Abstract:

This research aims to identify the imams of grammar in the city of the Messenger of Allah - may Allah's peace and blessings be upon him - by talking about the scholar Ibn Farhoun al-Madani (d. 769 AH), and his grammatical views through his book. (The kit in the expression of the mayor).The research dealt with the definition of Ibn Farhoun Al-Madani, by talking about his name, lineage, surname, nickname , family, birth, upbringing, elders, disciples, works and writings, his science and culture, the praise of scholars for him, and his death. He studied his grammatical views in his book, with an indication of the views of other grammarians on them.The research showed that Ibn Farhoun relied on many grammatical assets in support of his choices, especially listening, so he used the Holy Qur'an, the Prophet's hadith, poetry and the sayings of the Arabs, and his inference was primarily poetry.He explained that he was not fanatical to a particular grammatical doctrine that draws his footsteps, but he was looking at what the evidence likes, and is accepted, he has opinions in which the visual doctrine agreed, and opinions in which the flags of this doctrine agreed, and he has opinions in which the Kufic doctrine agreed, and opinions in which the flags of this doctrine also agreed, as he had opinions in which the latecomers agreed, and the views of his uniqueness.
He explained – also – that the views of some grammarians are subject to development, seeing the world two different opinions

on the same issue, and that some grammarians may attribute opinions to them despite the presence of contrary in their printed books.

Keywords: Ibn Farhoun - Civil - Opinions - Grammatical - Kit. Imams

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أفصح العرب بيانًا، وأنصعهم حجة وبرهانًا، وبعد:

فما كادت شمسُ القرن الثامن الهجري تستقر في كبد سماء المدينة المنورة حتى حباها الله بعالم كبير ما درس علمًا إلا برز فيه ، ولا تناول فنًا إلا وُفِّق فيه ، تصدى للدرس فأفاد ، وتوجه للتأليف فأجاد، ذلكم العلامة هو ابن فرحون (ت٧٦٩هـ)، الذي اشتغل بالعربية وهو ابن ثماني عشرة، وحظي بثناء أئمة اللغة لا سيما أبو حيان الذي اطّلع على كتابه (إعراب بانت سعاد)، فقال: "ما ظننت أنه يوجد بالحجاز مثله" (١).

فبينما أقرأ عن أئمة النحو في المدينة المنورة ، وأقلب في مؤلفاتهم شاء الله أن أظفر بكتاب "العُدّة في إعراب العُمدَة" لابن فرحون المدني (ت٧٦٩هـ)، وقد اشتمل هذا الكتاب على كثير من آراء صاحبه النحوية والصرفية التي لم يتعبد فيها مذهبًا بعينه، بل كانت شخصيته العلمية بارزة في كل ما كتب.

ولم أجد . مع طول البحث . أحدًا من الباحثين درس أراءه النحوية دراسة وافية، وإنما كان البحث – فيما أعلم – مسبوقًا بدراسات أربع:

الأولى : (المباحث الصرفية في كتاب العدة في إعراب العمدة لابن فرحون المدني "٧٦٩هـ" . رسالة ماجستير للباحثة: إسراء خالد محمود . كلية التربية للعلوم الإنسانية . جامعة ديالي (٢٠٢١م).

الثانية : (جهود الإمام ابن فرحون اليعمري المالكي "ت٧٦٩هـ" الصرفية للباحث: عصام عبد الغفار الباز . مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية بدمياط الجديدة . ع (٩) . (٢٠٢١م).

الثالثة : (المباحث النحوية في كتاب العمدة لابن فرحون المدني "ت٧٦٩هـ" .

(١) ينظر: الديباج المذهب ٤٥٤/١ ـ ٤٥٦.

منصوبات الأسماء نموذجًا . إعداد: هيام عبد الله حرج ، وعلي حسين خضير . مجلة جامعة الأنبار . ع (٣١) . (٢٠٢١م). وهذه الدراسة كانت دراسة مختصرة أحصى فيها الباحثان مواضع المنصوبات من الأسماء في كتاب " العدة"، دون أن يعرضا لدراستها أو لبيان آرائه من خلالها.

الرابعة : (التأويل بالحذف عند ابن فرحون في كتابه العدة في إعراب العمدة . إعداد: جلال محمود داود، ومحمد حسن عواد مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الإنسانية . الجامعة الأردنية . ع (٣) . (٢٠٢١م). وقد اكتفت الدراسة ببيات مواضع التأويل بالحذف في الكتاب سواء أكانت واجبة أم جائزة دون أن تعرض لبيان آراء النحويين فيها.

ومن ينعم النظر في هذه الدراسات يجدها لم تعرض لدراسة آراء صاحبنا النحوية في كتابه "العُدّة "؛ لذا انعقد العزم على دراسة تلك الآراء دراسة وافية؛ كي يعم النفع بها لدارسي العربية وطلابها.

وقد اقتضت طبيعة الموضوع أن يشتمل على مطلبين، تسبقها مقدمة، وتعقبها خاتمة وفهرس المصادر والمراجع، وثبت البحث التفصيلي، وهي على النحو التالي:

المقدمة: وفيها أذكر أسباب اختيار الموضوع، وخطته، والمنهج المتبع في كتابته.

المطلب الأول: ويشتمل على ترجمة ابن فرحون المدني.

المطلب الآخر: ويشتمل على آراء ابن فرحون المدني النحوية في كتابه "العدة في إعراب العمدة"، وقد بلغت ثلاثة وعشرين رأيًا.

خاتمة البحث: وتشتمل على أهم النتائج التي توصلت إليها فيما يخص جوانب بحثي.

فهرس المصادر والمراجع.

والله أسأل أن يكون هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم، وأن يجعله في ميزان حسناتي، وأن يحظى الرضا والقبول، والله المستعان، وعليه العون والتكلان.

المطلب الأول

ترجمة ابن فرحون المدني

اسمه ونسبه، لقبه، وكنيته: عبد الله بن محمد بن أبي القاسم بن فرحون بن محمد بن فرحون [١] بن أبي عبد الله بن أبي الفضل اليعمري الأيدي،ثم الجبائي [٢]، التونسي الأصل [٣]، المدني [٤] المولد والإقامة. وقد لُقّب ببدر الدين، وكُنّي بأبي محمد[٥].

أسرته: لم تفض كتب التراجم في الحديث عن أسرة صاحبنا، وقصارى ما ورد فيها هو أنه والد محمد، وأخو علي (ت٧٤٦هـ)، ومحمد (ت٧٥٥هـ) (٦)، وأبوه محمد بن أبي القاسم وكان عالمًا بالفقه والعربية [٧]، وأمه هي الشريفة ابنة عبد الواحد الحسيني صالحة، وخالته هي الشريفة خديجة، بل وأمهما هي زينب بنت داود، وهي أنصارية من قدماء الصالحات، فهو كريم الجدود [٨].

ولادته، ونشأته: ولد بالمدينة، ونشأ بها [٩]، وكان مولده في يوم الثلاثاء سادس جمادى الآخرة سنة ثلاث وتسعين وستمائة [١٠]، وكان أول أولاد أبيه وأمه [١١]. ونشأ في بيت رياسة وقضاء وعلم [١٢]؛ فقد أخذ علم الفقه والعربية عن والده [١٣]. وأقام

(١) ينظر: الوفيات ٢/ ٣٢٨ ـ ٣٢٩، والديباج المذهب ٤٥٤/١، والدرر الكامنة ٨٤/٣.
(٢) ينظر: التحفة اللطيفة ٨٥/٢.
(٣) ينظر: الديباج المذهب ٤٥٤/١، والتحفة اللطيفة ٨٥/٢. وذكر شهاب الدين العسقلاني أنه أندلسي الأصل في الدرر الكامنة ٨٤/٣.
(٤) ينظر: الديباج المذهب ٤٥٤/١، والدرر الكامنة ٨٤/٣، والتحفة اللطيفة ٨٥/٢.
(٥) ينظر: الوفيات ٣٢٨/٢، والديباج المذهب ٤٥٤/١، وذيل التقييد ٦١/٢.
(٦) ينظر: الدرر الكامنة ٨٤/٣، والتحفة اللطيفة ٨٥/٢.
(٧) ينظر: الديباج المذهب ٤٥٤/١.
(٨) ينظر: التحفة اللطيفة ٨٦/٢.
(٩) ينظر: الديباج المذهب ٤٥٤/١، والضوء اللامع ٥٥/٥.
(١٠) ينظر: الوفيات ٣٢٩/٢، والتحفة اللطيفة ٨٦/٢.
(١١) ينظر: التحفة اللطيفة ٨٦/٢.
(١٢) ينظر: الضوء اللامع ٥٥/٥.
(١٣) ينظر: الديباج المذهب ٤٥٤/١.

بالمدينة النبوية من سنة بضع وعشرين إلى أن مات، ولم يخرج منها إلا إلى مكة للحج [١]، وحج نيفًا وأربعين حجة [٢].

شيوخه، وتلاميذه: تنوعت العلوم والمعارف التي تلقاها، فالتقى بشيوخ كثيرين، ونهل من معينهم، منهم:

١. والده محمد بن أبي القاسم بن فرحون: أخذ عنه علم الفقه والعربية، كما مرّ.

٢. الرضي إبراهيم بن محمد الطبري المكي (ت ٧٢٢ هـ) [٣]: سمع عليه صحيح البخاري، والشمائل للترمذي والثقفيات [٤].

٣. أبو عبد الله محمد بن حريث البلنسي السبتي (ت ٧٢٢هـ) [٥]: سمع عليه الحديث بالمدينة.

وإذا كان ابن فرحون تلقى العلوم المختلفة على يد جماعة من الأئمة الأعلام فإنه استطاع أن يلمّ بكثير مما أنتجته قرائح السابقين، وقام بتدريس هذا إلى خلق كثيرين، منهم:

١. زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي (ت٨٠٦ هـ) [٦].

٢. ولي الدين أحمد بن عبد الرحيم بن زين الدين العراقي (ت٨٢٦ هـ) [٧].

٣. محمد بن أحمد بن محمد الكازروني المدني (ت ٨٤٣هـ) [٨].

أعماله: ولي قضاء المدينة بعد أخيه في سنة اثنتين وعشرين وسبعمائة، ثم عُزِل في أواخر سنة ست وخمسين وسبعمائة، ثم أُعيد في أوائل التي تليها [٩]، واستقل بقضاء المالكية في سنة خمس وستين وسبعمائة إلى أن مات، وقد أَمَّ في

(١) ينظر: الدرر الكامنة ٨٤/٣، والتحفة اللطيفة ٨٦/٢.
(٢) ينظر: التحفة اللطيفة ٨٦/٢.
(٣) ينظر: الوفيات ٣٢٩/٢، وذيل التقييد ٦١/٢.
(٤) ينظر: ذيل التقييد ٦١/٢، والدرر الكامنة ٨٤/٣.
(٥) ينظر: الديباج المذهب ٤٥٤/١.
(٦) ينظر: الدرر الكامنة ٨٤/٣.
(٧) ينظر: ذيل التقييد ٦١/٢.
(٨) ينظر: ذيل التقييد ٦١/٢.
(٩) ينظر: الضوء اللامع ٥٥/٥.

المحراب النبوي في بعض الصلوات، ودُعي إلى أن يقوم بالإمامة والخطابة نائبًا، فامتنع إعظامًا للمقام النبوي [١].

مؤلفاته: أثرى صاحبنا المكتبة العربية والإسلامية بمؤلفات خلدت ذكره على مر العصور، منها: العدة في إعراب العمدة [٢]، وقد جمع فيه وجوه الإعراب واللغة والاشتقاقات، وسلك فيه مسلكًا غريبًا لم يُسبق إلى مثله، وهو آخر ما ألف. ومنها كتاب التيسير في علمي البناء والتغيير في النحو، وكتاب شرح قواعد الإعراب لابن هشام، وكتاب المسالك الجلية في القواعد العربية، وكتاب شفاء الفؤاد في إعراب بانت سعاد، وكتاب الدر المخلص من التقصي والملخص، وقد جمع فيه بين أحاديث الكتابين، وكتاب كشف المغطى في شرح مختصر الموطا، وكتاب شرح مختصر التفريع لابن الجلاب البيلي، سماه: كفاية الطلاب في شرح مختصر الجلاب، وكتاب نهاية الغاية في شرح الآية، وكتاب أسئلة وأجوبة على آيات من القرآن [٣]، وكتاب تاريخ المدينة نصيحة المشاور وتغذية المجاور. وله نظم كثير [٤]، وكُتبه كلها غاية في الجودة والإتقان [٥].

علمه وثقافته وثناء العلماء عليه: تنوعت ثقافته، فكان من الأئمة الأعلام؛ إذ اشتغل بالعربية وهو ابن ثماني عشرة، ولزم تفسير ابن عطية حتى حفظه، وكانت مشاركته في أصول الدين حسنة، وحدّث ودرس وأفاد، وإليه انتهت الرياسة بالمدينة النبوية، فكان رأس المالكية في عصره، وتصدّر للاشتغال بالحرم النبوي أكثر من خمسين سنة، وانفرد في آخر عمره بعلو الإسناد، فلم يكن بالمدينة أعلى إسنادًا منه،

(١) ينظر: التحفة اللطيفة ٨٦/٢ ـ ٨٧.
(٢) ينظر: الديباج المذهب ٤٥٧/١، والتحفة اللطيفة ٨٨/٢. والعمدة هو عمدة الأحكام للحافظ عبد الغني المقدسي (ت٦٠٠هـ)، وقد أورد فيه أحاديث الأحكام الواردة في الصحيحين في ستة عشر كتابًا من الأحكام، مشتملة على سبعة وأربعمائة حديث.
(٣) ينظر: الديباج المذهب ٤٥٧/١ـ ٤٥٨ والتحفة اللطيفة ٨٨/٢.
(٤) ينظر: التحفة اللطيفة ٨٦/٢.
(٥) ينظر: الديباج المذهب ٤٥٨/١، والتحفة اللطيفة ٨٨/٢.

وكان كهفًا لأهل السنة يذبّ عنهم، ويناضل الأمراء والأشراف، وبهمته وسياسته أزال الله تعالى أحكام الطائفة الإمامية من المدينة، فعُزلت قضاتهم، وانكسرت شوكتهم، وخمدت نارهم. وقد اعترف بمكانته العلماء، فلمّا لقيه أبو حيان، ووقف على كلامه في "إعراب بانت سعاد" قال: ما ظننت أنه يوجد بالحجاز مثله [١].

وفاته: أحس صاحبنا . رحمه الله . بالمرض، فأمر بحفر قبره، وأمر بصدقة واسعة على الفقراء، وكان مطمئن النفس بلقاء الله عز وجل [٢]. وقد ودّع الدنيا بعد أن ملأها بفكره وعلمه، وكان ذلك في عصر يوم الجمعة العاشر من شهر ربيع الآخر، وصُلّي عليه بعد أذان المغرب بالحرم المدني الشريف [٣]، ودُفن بالبقيع [٤] سنة تسع وستين وسبعمائة (٥)، وله ست وسبعون سنة [٦].

(١) ينظر: الديباج المذهب ٤٥٤/١ ـ ٤٥٦، والتحفة اللطيفة ٨٧/٢.
(٢) ينظر: الديباج المذهب ٤٥٨/١.
(٣) ينظر: الوفيات ٣٢٨/٢ ـ ٣٢٩.
(٤) ينظر: الوفيات ٣٢٩/٢، وذيل التقييد ٦١/٢.
(٥) ينظر: الديباج المذهب ٤٥٩/١، والدرر الكامنة ٨٤/٣.
(٦) ينظر: الدرر الكامنة ٨٤/٣.

المطلب الآخر

آراء ابن فرحون المدني النحوية في كتابه

(العدة في شرح العمدة)

المسألة الأولى: إضافة (بينا) و(بينما) إلى المصدر، ومجيء (إذ) في جوابهما:

جوّز ابن فرحون مجيء (إذ) في جواب (بينما) ومنعه مع (بينا)، ومنع إضافة (بينما) إلى المصدر وأجازه مع (بينا) بقلة، قال: "واعلم أنّ (بينما) تتلقى تارة بـ (إذ) وتارة بـ (إذا) التي للمفاجأة، كقوله:

فبيْنَما العُسْرُ إذْ دَارَتْ مَيَاسِيرُ

وقوله:

بَيْنَمَا المَرْءُ فِي الأَحْيَاءِ مُغْتَبِط إِذا هُوَ الرَّمْسُ تَعْفوه الأَعاصِيرُ(١)

وأما (بينا) فلا تلتقي بواحدةٍ منهما.

وربّما أضيفت (بينا) إلى مصدر، نحو: (بينا تعانقه الكماة)، بخفض (تعانقه). قلتُ: وعَجُز البيت لأبي ذؤيب:

بَينا تَعانُقِهِ الكُماةُ ورَوْغِهِ يَومًا أُتيحَ لَهُ جَرِئٌ سَلْفَعُ (٢)

وهذا البيت ينشد بجر "تعانقه" ورفعه"(٣).

وما ذهب إليه من جواز مجي (إذ) في جواب (بينما) ومنعه مع (بينا) هو قول الحريري؛ إذ منع مجيء (إذ) في جواب (بينا)، معللاً ذلك بأن المسموع عن العرب تَرْكُها، داعمًا رأيه بقول الشاعر:

---

(١) البيتان الأول والثاني من البسيط. وقد نسبا إلى عثير بن لبيد العذري، وحريث بن جبلة في اللسان، والتاج(دهر)، ونسبا إلى أبي عيينة المهلبي في التاج(دهر). وجاءا بلا نسبة في سر الصناعة ٢٥٥/١، ودرة الغواص/٧٦. اللغة (الرمس): تراب القبر.

(٢) البيت من الكامل لأبي ذؤيب في ديوان الهذليين ١٨/١، والجمل للزجاجي /٣٠٣، واللسان (بين). اللغة: (روغه): الروغ هو الحيلة، و(السلفع): الجريء الشجاع الواسع الصدر.

(٣) ينظـر: العدة ١٨٦/١.

بينا تَعَانُقِهِ الكماةِ ورَوْغِهِ يومًا أُتِيحَ له كَمِيٌّ سَلْفَعُ

وجوزه مع (بينما)، معللاً ذلك بالسماع عن العرب، وبأن تركيب (بين) مع (ما) غيّر حكمها ، فالتركيب يزيل الأشياء عن أصولها ، ويدل على ذلك أن (ربّ) لا يليها إلا الاسم، فإذا دخلت عليها (ما) غُيِّر حكمها ودخلت على الفعل، نحو قوله تعالى: {رُّبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْ كَانُواْ مُسْلِمِينَ} [١] ، وكذلك (لم) حرف ، فإذا دخلت عليها (ما) . وهي أيضًا حرف . صارت (لمّا) اسمًا في بعض المواطن بمعنى (حين)، نحو قوله تعالى:﴿ وَلَمَّا جَآءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِيٓءَ بِهِمْ وَضَاقَ بِهِمْ ذَرْعًا وَقَالَ هَٰذَا يَوْمٌ عَصِيبٌ ﴿٧٧﴾ ﴾[٢] ، وهكذا (قلّ) و (طال) إذا دخل عليهما (ما) جاء الفعل بعدهما نحو : (قلّما هجرتك)، و(طالما زرتك) [٣] .

ونُقل عن الأصمعي تارة أنه يجعل مجيء (إذ) في جواب (بينا) محالاً [٤]، وتارة أنه يؤثر تركها على ذكرها في جواب (بينا) و(بينما) (٥)، وتارة يستفصح تركها معهما [٦]، وتارة أنه لا يرى إلا طرحها ويستضعف الإتيان بها معهما [٧].

وقد أنكر المازني، ومحمد بن عبد الملك الزيات مجيئها في جواب (بينا) (٨). واحتُج لذلك بأمرين:

أحدهما: أنها متعلقة بالجواب، فإذا أتيت بـ (إذ) وأضفتها إلى الجواب لم يحسن إعماله فيما تقدم عليه [٩].

---

(١) الحجر/٢.
(٢) هود /٧٧.
(٣) ينظر: درة الغواص /٨٦.
(٤) ينظر: درة الغواص /٨٥.
(٥) ينظر: شرح التسهيل ٢٠٩/٢.
(٦) ينظـر: شرح الكافية للرضي ١٣٩/٤.
(٧) ينظر: شرح المفصل ٩٩/٤.
(٨) ينظـر: درة الغواص /٨٥.
(٩) ينظـر: شرح المفصل ٩٩/٤.

والآخر: أنها بمعنى حين)، وكلمة (حين) لا تقع (إذ) في جوابها [١].

ونص ابن مالك [٢] على أن الأقيس تركها في جوابهما؛ لأن المعنى المستفاد بذكرها مستفاد بتركها، وكلاهما مسموع عن العرب، ومثل لمجيئها في الجواب بقول عمر ﷺ: " بينما نحنُ عندَ رسولِ اللهِ ﷺ إذْ طلعَ علينا رجلٌ"[٣] .

وقول الآخر:

استقدرْ اللهَ خيرً وارْضَيَنّ به فبينما العسرُ إذْ دارتْ مياسيرُ

ومثل لتركها في الجواب بقول الشاعر:

بينا نحن نَرْقُبهُ أتانا مُعَلّقَ وفْضَةٍ وزنادَ راعي [٤]

وردّ الرضي[٥] استفصاح الأصمعي تركها في جوابهما . لكثرة مجيء جوابهما بدونها . بأن الكثرة لا تدل على أن المكثور غير فصيح، بل تدل على أن الأكثر أفصح، نحو قول أمير المؤمنين علي ﷺ : "بينا هو يستقبلُها في حياته إذْ عقدَها لآخرَ بعد وفاتِه " [٦].

وذهب أبو حيان [٧]، والمرادي [٨]، وابن عقيل [٩] إلى أن الفصيح ألا يؤتى بها بها في جوابهما، وأن الإتيان بها عربي [١٠] .

وجوّز ابن هشام مجيئها في جواب بينما [١١] .

---

(١) ينظر: درة الغواص /٨٥.
(٢) ينظر: شرح التسهيل ٢٠٩/٢.
(٣) أخرجه مسلم في الصحيح ـ كتاب الإيمان باب بيان الإيمان والإسلام والإحسان ١٢٦/١: ١٣٣ ح(٨).
(٤) البيت من الوافر، ولم أقف على صاحبه. وهو من شواهد الكتاب ١٧١/١ برواية (نطلبه) موضع (نرقبه)، وشرح التسهيل ٢٠٩/٢، ورصف المباني /١١، والمساعد ٥٠٢/١.اللغة : (وفضة) : أداة الراعي ،والجعبة من أدم .
(٥) ينظـر: شرح الكافية ١٣٩/٤.
(٦) لم أقف على قول علي ﷺ فيما أتيح لي من مؤلفات الأحاديث والآثار.
(٧) ينظـر: الارتشاف ١٤٠٥/٣.
(٨) ينظـر: الجنى الداني /١٩٠.
(٩) ينظـر: المساعد ٥٠٣/١.
(١٠) ينظـر: الجنى الداني /١٩٠.
(١١) ينظـر: المغني ٢٦/٢.

وأما إضافتهما، فقد بدا من النص السابق أن ابن فرحون جوزها بقلة مع (بينا)، ومنعها مع (بينما). وهو مسبوق في هذا بابن مالك [١]، والرضي [٢]. وهو قول ابن عقيل [٣].

واستدلوا بقول الشاعر:

بينا تَعَانُقِهِ الكماةِ ورَوْغِهِ يومًا أُتِيحَ له كَمِيٌّ سَلْفَعُ.

وألحق بعضهم (بينما) في ذلك بـ (بينا) [٤]. ورُدّ بأنه لم يسمع [٥].

والرأي الذي أميل إليه هو جواز مجيء (إذ) في جوابهما؛ لأن السماع جاء بذلك، وفي هذا إثراء للغة، واتساع في طرق التعبير وحرية في الاستعمال. فمن شواهد مجيئها مع (بينا) قوله ﷺ : "بينا أهلُ الجنةِ في نعيمهم إذ سطعَ لهم نورٌ" [٦]. وقوله وقوله ﷺ: "بينا أنا أسيرُ في الجنة إذ عرضَ لي نهرٌ حافّتاهُ قبابُ اللؤلؤِ " [٧] . وقول وقول علي ﷺ: "بينا هو يستقبلُها في حياته إذ عقدَها لآخرَ بعدَ وفاتِهِ". وقول الشاعر:

بينا الفتى يخبطُ في غيساتِهِ إذْ انتمى الدَّهرُ إلى عفراتِهِ[٨]

وقول الآخر:

فبينا عُمَيْرُ طامحُ الطرفِ يبتغي عُبَادةَ إذ واجهت أضجم ذا خَتْر[٩]

ومن شواهد مجيئها مع (بينما) قول عمر ﷺ: "بينما نحن عند رسول الله ﷺ إذ دخل علينا رجل ". وقول ابن عباس:" بينما أنا جالس عند النبي إذ سمع صوتًا"[١٠].

---

(١) ينظر: شرح التسهيل ٢/٢١٠.
(٢) ينظر: شرحه على للكافية ٤/١٤٣.
(٣) ينظر: المساعد ١/٥٠٤.
(٤) ينظر: الهمع ٢/٢٠٦.
(٥) الهمع ٢/٢٠٧.
(٦) أخرجه ابن ماجة في السنن في المقدمة باب فيما أنكرت الجهمية ١/٦٥ – ٦٦ ح (١٨٤).
(٧) أخرجه أحمد في المسند ٣/٢٠٧.
(٨) البيت من الرجز، وقد اختُلف في نسبته، فنسب إلى حميد الأرقط في اللسان (طسس) برواية (صعد) موضع (انتمى)، والتاج (عفر) برواية اللسان. اللغة: (غيساته): حدة الشباب ونعمته، و(عفراته): شعر الناصية للإنسان وشعر القفا للدابة.
(٩) البيت من الطويل للقطامي في ديوانه /١ ٣٣ برواية (حَبْر)، واللسان (بين). اللغة: (أضجم): الضجم هو هو اعوجاج في الأنف، أو في المنكبين أو في الفم، و(ذا ختر): صاحب غدر.
(١٠) أخرجه النسائي في السنن الكبرى كتاب فضائل القرآن باب فضل فاتحة الكتاب ٥/١٢ح(٨٠١٤).

وقول الشاعر:

استقدرْ اللهَ خيرً وارْضَيَنّ به فبينما العسرُ إذْ دارتْ مياسيرُ

وإذا كانت تلك الشواهد تدعم مجيء (إذ) بعدهما فقد جاءت شواهد أخرى تدعم تركها معهما، فمن شواهد تركها مع (بينا) قول الشاعر:

قول الشاعر:

بينا غِنَى بيتٍ وبهجتهِ زالَ الغِنى وتقوَّضَ البيتُ [١].

ومن شواهد تركها مع (بينما) قوله ﷺ: "بينما امرأتان معهما ابناهما جاء الذئب فذهب بابن إحداهما " [٢]. وقول الشاعر:

بينما نحـنُ بالبلاكـثِ فالقــاع سراعًا والعيسُ تهوى هُوِيًّـا

خطرتْ خطْرةٌ على القلبِ من زكـ ـراكِ وَهْنًا فما استطعتُ مُضِيّا[٣].

وأما مجيء المصدر بعدهما فجائز بقلة مع (بينا) ممتنع مع (بينما)؛ لعدم ورود السماع معها.

المسألة الثانية: إهمال (لم) ورفع ما بعدها:

ذهب ابن فرحون إلى أن (لم) قد يرتفع الفعل بعدها لغة، مستدلاً بقوله ﷺ : "إنّكِ لم تحلينَ لَهُ أو تَصْلِحِيَن لَهُ"(٤)، قال: "وهي حرف جزم لنفي المضارع وقلبه ماضيًا، نحو: {لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ}(٥). وقد يرتفع الفعل بعدها، نحو قوله:

(١) البيت من الكامل. نسب إلى لخليل بن أحمد في اللسان (بين) برواية (ذهب) موضع (زال)، ونسب إلى النضر بن شميل في غريب الحديث لابن قتيبة ١٢/٢. وجاء بلا نسبة في اللسان، والتاج (قصر).

(٢) أخرجه مسلم في الصحيح كتاب الأقضية باب اختلاف المجتهدين ٣٨٠/١٢ ـ ٣٨١، ح (١٧٢٠).

(٣) البيتان من الخفيف لإبراهيم بن هرمة في ديوانه / ٢٨٤، واللسان (بين). ونسب إلى أبي بكر عبد الرحمن بن المسور في التاج واللسان (بلكث). اللغة: (البلاكث): اسم موضع، و(هُويّا): من الهوى وهو السقوط.

(٤) أخرجه أحمد في المسند ٣١١/٦ ح (٢٦٧٠٠).

(٥) الإخلاص /٣.

لولا فوارسُ مِنْ نُعْمٍ وأُسْرَتِهِم يومَ الصُلَيْفاءِ لم يُوفُونَ بالجار [١]

قال ابنُ مالك: لغة. وقيل: ضرورة. قلتُ: وفي صحيح البخاري في حديث رفاعة قوله ﷺ لزوجه: " إنّكِ لم تحلينَ لَهُ أو تَصْلِحِينَ لَهُ "، بإثبات النون فيهما، متّفقٌ عليه في النسخ كلها دليل على أنها لغة" [٢].

وهو مسبوق في هذا بابن مالك [٣] فيما نسبه إليه. وهو قول العيني [٤].

وذهب ابن جني [٥] إلى أنه ضرورة، فقد شبه (لم) بـ (لا)، وحروف النفي يشبّه بعضها ببعض، وذلك لاشتراك الجميع في دلالته عليه.

وحذا حذوه ابن عصفور، وجعل منه قول الشاعر:

وأَمْسَوْا بَهَالِيلَ لَوْ أَقْسَمُوا على الشَّمْسِ حَولَيْنِ لم تَطْلُعُ [٦]

برفع (تطلع) [٧].

وجعله ابن سيدة [٨]، وابن منظور [٩]، والسمين [١٠]، والزبيدي [١١] شاذًا على تشبيه (لم) بـ (لا)؛ إذ معناهما النفي.

والذي أميل إليه أنه لغة؛ لوروده في الشعر والحديث الصحيح.

---

(١) من البسيط، ولم أقف على قائله، وهو من شواهد الخصائص ٣٨٨/١، والجنى الداني /٢٦٦. اللغة: (نُعْم): اسم امرأة، و(الصُلَيْفاء): اسم موضع.
(٢) ينظر: العدة ٢٣٣/١ ـ ٢٣٤.
(٣) نسبه إليه ـ قبله ـ ابن هشام في المغني ٤٦٨/٣، والخزانة ٣/٩. ولم أقف على نص صريح لابن مالك فيما أتيح لي من مؤلفاته في ذلك.
(٤) ينظر: شرح سنن أبي داود ٣٨٢/٢.
(٥) ينظر: الخصائص ٣٨٨/١.
(٦) البيت من المتقارب. وهو من شواهد ضرائر الشعرلابن عصفور/٢٤١، والخزانة ٣/٩.
(٧) ينظر: ضرائر الشعر/٢٤١.
(٨) ينظر: المحكم (الصاد واللام والفاء ص ل ف) ٣٢٨/٨.
(٩) ينظر: اللسان (صلف).
(١٠) ينظر: الدر المصون ٥٩١/٧.
(١١) ينظر: التاج (صلف).

المسألة الثالثة: إعراب الاسم المنصوب بعد (دخل):

صحّح ابن فرحون أن المنصوب بعد (دخل) في نحو: (دخلت الدار) منصوب على الظرفية، قال: "وما بعد (دخلتُ) يحتمل المفعولية والظرفيّة، على الخلاف في ذلك. والصّحيح أنه ظرف"[١].

وما صححه هو قول ابن عصفور [٢]، والرضي [٣].

وقد نسب الشلوبين [٤] هذا إلى سيبويه. ووسم ابن مالك [٥] الشلوبين بالغفلة في في ذلك، محتجًّا بأن سيبويه صرح بعدم انتصاب المنتصب في نحو: (دخلت الدار)، و(قلب زيد الظهر والبطن) على الظرفية.

ونُسب إلى الأخفش [٦]، والجرمي [٧] أن الاسم بعده منصوب على أنه مفعول به تعدى إليه الفعل بنفسه، فهو جارٍ مجرى قولهم: (هدمتُ الدار)، و(عمرتُ الدار). وهو قول المبرد[٨]. والذي دعا هؤلاء إلى القول بتعدي الفعل بنفسه هو اطراد وصول وصول الفعل إلى ما بعده بنفسه في نحو: (دخلتُ المسجد)، و(دخلتُ الحمام) [٩].

وذهب الفارسي[١٠]إلى أنه منصوب على أنه منصوب على نزع الخافض توسعًا، والفعل حينئذٍ لازم لا متعدٍ. وحذا حذوه ابن بابشاذ [١١]، وابن مالك[١٢]،وابن

(١) ينظر: العدة ٣٣٢/١.
(٢) ينظر: شرح الجمل ١ /٢٠٩.
(٣) ينظر: شرح الكافية ٢ / ٨.
(٤) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢ /٢٠١، وتوضيح المقاصد ٢ / ٦٥٧. ولم أقف على هذه النسبة فيما أتيح لي من مؤلفات الشلوبين.
(٥) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٠١. وينظر قول سيبويه في الكتاب ١ /١٥٩.
(٦) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٣٠٨، وشرح الأشموني ٢ /١٨٥. ولم أقف عليه في معاني القرآن لـه لكن وجدت حكايته للاستعمال فقط في ١ / ١٥٧، ٢ / ٥٢٠.
(٧) ينظر: النكت ١ /١٦٩.
(٨) ينظر: المقتضب ٤ / ٣٣٧ ـ ٣٣٩.
(٩) ينظر: شرح المقدمة لابن بابشاذ / ٢٤٩، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٣٠٨.
(١٠) ينظر: المسائل المشكلة / ٥٥٠ ـ ٥٥١.
(١١) ينظر: شرح المقدمة/ ٢٤٨.
(١٢) ينظر: شرح الكافية الشافية ٢ / ٦٨٣.

هشام[١].

والذي أميل إليه هو أن (دخل) فعل لازم و(الدار) منصوب على نزع الخافض توسعًا. أما كونه منصوبًا على الظرفية فبعيد؛ لأن نحو: (دخلت البيت) قد يقدر بـ (دخلت إلى البيت)، والظرف مضمن معنى (في) لا (إلى)، وممن قدر الحرف المحذوف بـ (إلى) ابن بابشاذ [٢]، وابن الشجري [٣]. وأما كونه منصوبًا المفعولية لاطراد وصول الفعل إليه فضعيف؛ لأنه مع اطراده قليل، وقواعد النحويين إنما تبنى على الشائع من كلام العرب لا على القليل.

المسألة الرابعة: أصل (واو) القسم:

ذهب ابن فرحون إلى أن (واو) القسم أصلها الباء، قال: "وحروف القسم خمسة:

١- (الباء)، وهي أمّ الباب؛ لأنَّها تكون مع الظاهر والمضمر، ويلفظ معها بالفعل المتعلقة به؛ تقول: (بالله لأفعلن) و(ربي لأفعلن) و(أقسم بالله).

٢- و(الواو): وهي عوض عن (الباء)، ولذلك نقص حكمها عن (الباء)، فلا يظهر معها الفعل، ولا تدخل إلا على الظاهر ..." [٤].

وهو مسبوق في هذا بالمبرد [٥]، وابن السراج [٦]، والفارسي [٧]، وابن جني[٨]. جني[٨].

ورُدّ هذا المذهب بأمرين: أحدهما: أن الواو والباء مختلفتان في الحركة، ولو كانت الواو بدلاً من الباء لما كان هذا الاختلاف، كما أن الهمزة حين أبدلت من الواو في نحو: (إشاح) و(وشاح) لم تختلفا في الحركة. والآخر: أن الواو والباء مختلفتان في المخرج والصفة، فمخرجهما ليس واحدًا وإن تقاربا، والواو من حروف

(١) ينظر: المغنى ٢٠٤/٦.
(٢) شرح المقدمة النحوية/ ٢٤٩.
(٣) الأمالي لـه ٢ / ١٣٧ ـ ١٣٨.
(٤) ينظر: العدة ٣٧٠/١.
(٥) ينظر: المقتضب ٣١٨/٢.
(٦) ينظر: الأصول ٤٢٣/١.
(٧) ينظر: الإيضاح/٢٠٩.
(٨) ينظر: اللمع /٢٥٦.

اللين، والباء من حروف الشدة [١].

وفي المسألة مذهبان آخران:

المذهب الأول: أن أصلها هو الواو العاطفة. وهذا مذهب السهيلي [٢]، وقد استدل لذلك بدخول واو القسم على الظاهر دون المضمر كالعاطفة.

وضعفه ابن أبي الربيع [٣]، وأبو حيان [٤] بأن واو القسم لو كان أصلها الواو الواو العاطفة لما جاز دخول حرف العطف عليها؛ لأن حرف العطف لا يدخل على حرف العطف، وقد قالوا: (والله لأكرمنك)، و(والله لأحسننّ إليك) وكذلك قالوا: (ثم والله) و(فوالله)، وقال الشاعر:

أرقتُ ولم تخْدَعْ لعينيَّ هَجْعَةٌ ووالله ما دَهْري بعشقٍ ولا سقم [٥]

المذهب الآخر: أن الواو أصل، وليست مبدلة عن حرف آخر، بل الباء هي المبدلة منها. وهذا المذهب حكاه الإربلي [٦]، وأبطله بأن الباء أعم في الاستعمال من من الواو، فلا يجوز إبدال الباء منها.

والذي أميل إليه أن الواو أصل، وليست مبدلة من الباء، ولا الباء مبدلة منها، وليست هي الواو العاطفة؛ فقد أبطل السهيلي مذهب الجمهور، وأبطل ابن أبي الربيع وأبو حيان مذهب السهيلي، وردّ الإربلي القول بأن الواو أصل والباء مبدلة منها، فكل المذاهب يعتريها الضعف، وقد أجاد أبو حيان حين قال في معرض حديثه عن ذلك: "ولا يقوم دليل على صحة شيء من هذه المذاهب"[٧].

---

(١) ينظر: الهمع ٢/٢٨٠.
(٢) ينظر: أماليه /٤٤.
(٣) ينظر: البسيط ٢/٩٢٦.
(٤) ينظر: الارتشاف ٤/١٧٧٢ -١٧٧٣.
(٥) البيت من الطويل لراشد بن شهاب اليشكري في المفضليات /٣٠٨ برواية:
أرقتُ فلمْ تخدعْ لعينيّ جدعة ووالله ما دهري بعشقٍ ولا سقم
وجاء بلا نسبة في الارتشاف ٤/١٧٧٣.
(٦) ينظر: جواهر الأدب/١٦٥.
(٧) ينظر: الارتشاف ٤/١٧٧٢.

المسألة الخامسة: توسط الخبر بين (دام) واسمها:

ذهب ابن فرجون إلى جواز توسط الخبر بين (دام) واسمها، قال: "(ما) في (ما دام) مصدرية ظرفية، من أخوات (كان)، ولا يتقدم خبرها عليها، ويتقدم على اسمها، خلافًا لابن معط.

والشاهد على جوازه:

لا طِيبَ لِلعَيْشِ مَا دَامَتْ مُنَغَّصَةً لذَّاتُهُ بادِّكارِ الشَّيْبِ والهَرَمِ[١]"[٢].

وهو مسبوق في هذا بالبصريين [٣] الذين جوزوا توسط أخبار (كان) وأخواتها بين الفعل والاسم. وتبعهم في هذا ابن يعيش (٤)، وابن عصفور [٥]، وابن مالك [٦]، [٦]، ابن هشام [٧]، وابن عقيل [٨].

وحُكي عن الكوفيين [٩] أنهم يمنعون التوسط في باب (كان) وأخواتها كله؛ لأن الخبر فيه ضمير الاسم، فلا يتقدم على ما يعود عليه.

ومنع ابن معطي [١٠] توسط الخبر مع (دام). وضعفه ابن مالك [١١] بأنه مخالف للسماع والقياس، أما السماع فواضح بقول الشاعر السابق، وأما القياس فبيّن؛ لأن توسط خبر (ليس) جائز بإجماع مع أن فيها ما في (دام) من عدم التصرف، وتفوُّق (ليس) ضعفًا بأن منع تصرفها لازم ومنع تصرف (دام) عارض، وتوسط خبر (ليس) مع هذا لم يمتنع، فعدم امتناعه مع (دام) مع نقصان ضعفها

(١) ينظر: العدة ٣٧٨/١ ـ ٣٧٩.
(٢) من البسيط. وجاء بلا نسبة في شواهد أوضح المسالك ٢٤٢/١، وشرح ابن عقيل ٢٧٤/١، والمساعد ٢٦١/١، والهمع ٤٢٨/١.
(٣) ينظر: الهمع ٤٢٨/١.
(٤) ينظر: شرح المفصل ١١٣/٧.
(٥) ينظر: شرح الجمل ٣٧٦/١.
(٦) ينظر: شرح التسهيل ٣٤٩/١.
(٧) ينظر: أوضح المسالك ٢٤٢/١.
(٨) ينظر: المساعد ٢٦٠/١ ـ٢٦١، وشرحه على الألفية ٢٧٤/١.
(٩) ينظر: الهمع ٤٢٨/١ ـ٤٢٩.
(١٠) ينظر: الفصول الخمسون /١٨١، والهمع ٤٢٩/١.
(١١) ينظر: شرح التسهيل ٣٤٩/١.

أحق وأولى. ووهّمه الأشموني [١] في هذا، معللاً ذلك بأنه لم يقل به غيره. وردّه السيوطي . أيضًا . بأنه مخالف للسماع والقياس والإجماع [٢].

والذي أميل إليه هو جواز التوسط؛ للسماع والقياس، وأن أحدًا من النحويين لم يمنعه إلا ابن معطي.

المسألة السادسة: (مهما) بين البساطة والتركيب:

ذهب ابن فرحون إلى أن (مهما) مركبة من (ما) الشرطية و(ما) الزائدة، فقال: " (حيث) تتصل بها (ما) الشرطية، فتعمل الجزم، وكذلك: (أين)، وكذلك (مهما)؛ لأنّ أصلها: (ما ما) شرطية وزائدة" [٣].

وما صححه هو مذهب الخليل [٤]، وارتضاه سيبويه [٥] . مجوزًا وجهًا آخر، كما كما سيأتي . والفارسي [٦]، والزجاج [٧]، وآخرون [٨].

وقد احتُجَّ لهذا المذهب بأن (ما) تُزاد مع أدوات الشرط كثيرًا [٩]، وبأن (مهما) قد قد استفهم بها كما يستفهم بـ (أين) وغيرها من الأسماء التي يجازي بها في قول الشاعر:

مَهْمَا ليَ الليْلة مهما ليَهْ أَوْدَى بنعليَّ وسِرْبَالِيَهْ [١٠]

يريد: ما لي [١] .

(١) ينظر: شرحه على الألفية ٣٦٦/١.
(٢) ينظر: الهمع ٤٢٩/١. وحكايته الإجماع على ذلك مردودة بما حُكي عن الكوفيين من منعهم التوسط في باب كان وأخواتها مطلقًا.
(٣) ينظر: العدة ٤٥٨/١.
(٤) ينظر: الكتاب ٥٩/٣، والمقتضب ٤٧/٢.
(٥) ينظر: الكتاب ٥٩/٣ ـ ٦٠.
(٦) ينظر: المسائل المشكلة /٣١٣.
(٧) ينظر: معاني القرآن ٣٦٩/٢.
(٨) منهم ابن يعيش شرح المفصل ٤٣/٧، والرضي شرح الكافية ٩٣/٥، وابن أبي الربيع البسيط ٤٣٩/١.
(٩) ينظر: الكتاب ٥٩/٣ ـ ٦٠، ومعاني القرآن للزجاج ٣٦٩/٢.
(١٠) البيت من السريع لعمر بن ملقط الطائي في الأزهية/٢٥٦.وجاء بلا نسبة في شرح المفصل ٤٤/٧، والجنى الداني /٦١١.

واستدلالهم بدخول (ما) عليها، كما دخلت على أدوات الشرط كثيرًا يضعفه أنها لو كانت مركبة من (ما) الشرطية و(ما)الزائدة لجاز حذف الزائدة، كما تحذف من باقي أخواتها. وكذلك رُدّ استدلالهم بالبيت؛ لاحتمال أن تكون (مه) بمعنى اكفف و(ما) استفهامية [٢].

هذا، وللنحويين في المسألة مذاهب أخرى:

المذهب الأول: أنها بسيطة وزنها (فَعْلى)، وألفها للتأنيث أو للإلحاق [٣]. وقد نسب هذا إلى الكوفيين [٤]، وحسنه ابن الخشاب [٥]. واختاره ابن عصفور [٦]، وأبوحيان [٧]، وابن هشام (٨)، والألوسي [٩].

وقد أُحتُج لهذا المذهب بأنه لم يقم دليل على التركيب [١٠]. وضُعّف بأنها تكتب بالألف، ولو كانت كلمة واحدة لكتبت بالياء لوقوعها رابعة [١١].

المذهب الثاني: أنها مركبة من (مه) بمعنى اكفف، و(ما) الشرطية، ثم رُكّبتا حتى صارتا كلمة واحدة [١٢].

ونسب هذا إلى الأخفش[١٣]، والزجاج[١٤] ، والبغداديين[١٥].وهو الوجه الآخر الذي جوزه سيبويه، قال:"وقد يجوز أن يكون (مه) كـ (إذ) ضم إليها (ما)"[١٦]. وذكر

(١) ينظر: شرح المفصل ٤٤/٧.
(٢) ينظر: الجنى الداني / ٦١١.
(٣) ينظر: الجنى الداني /٦١٢، والارتشاف ١٨٦٣/٣.
(٤) ينظر: شرح اللمع للواسطي / ١٧٣.
(٥) ينظر: المرتجل / ٢٧٦.
(٦) ينظر: شرح الجمل ٢ / ٣١٢.
(٧) ينظر: الارتشاف ١٨٦٣/٤.
(٨) ينظر: المغني ٢٢٠/٤.
(٩) ينظر: روح المعاني ٣٣/٩.
(١٠) ينظر: شرح المفصل ٤٢/٧، وشرح الجمل لابن عصفور ٣١٢/٢.
(١١) ينظر: شرح المفصل ٧ / ٤٣.
(١٢) ينظر: الدر المصون ٤٣١/٥.
(١٣) ينظر: شرح اللمع للواسطي /١٧٣.
(١٤) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٦٨/٤، وشرح الكافية للرضي ٩٣/٥. وما نسب إلى الزجاج وجدت في معانيه ٣٦٩/٢ ما يخالفه، فقد صرح باختيار ما قاله الخليل في معرض حديثه عن أصل (مهما)، قال:"والتفسير الأول [يعني قول الخليل] هو الكلام، وعليه استعمال الناس ".
(١٥) ينظر: الارتشاف ١٨٦٣/٤، والجنى الداني /٦١٢.
(١٦) ينظر: الكتاب ٦٠/٣.

الشلوبين أن كلام سيبويه يحتمل أمرين: أحدهما: أن تكون (مهما) عنده مركبة من (مه) بمعنى اكفف و (ما) الشرطية. والآخر: أن تكون مركبة من (مه) أخرى غير التي بمعنى اكفف و (ما) [١]. والاحتمال الأول أولى؛ لأن الاحتمال الثاني هو قريب قريب من رأي الخليل، فيكون سيبويه ذكره تكرارًا، ولا يعقل أن عالمًا كسيبويه يفعل هذا.

ومما قُوِّي به هذا المذهب عَدُّ الكوفيين (مَهْمَنْ) من أدوات الشرط، وعللوا ذلك بأنها مركبة من (مه) ضُمّت إلى (من)، كما أن (مهما) (مه) ضُمّت إلى (ما) [٢].

قال الشاعر:

أماويّ مَهْمَنْ يَسْتمِعْ في صديقِهِ أقاويلَ هذا الناسِ ماويَّ يندمِ[٣]

ورُدّ الاستشهاد بالبيت بأن (مهمن) لا تركيب فيها؛ لأنه أدخل (مه) التي بمعنى اكفف على (مَنْ) الشرطية [٤]، كأنه قال: اكفف، ثم اشترط، فقال: من يستمع.

وضَعّف الفارسي هذا المذهب بأنه يلزم عليه أن يكون كل موضع تأتي فيه (مهما) يراد به الكف، وهذا لا يتأتى، والدليل على ذلك أنها جاءت في الشعر لغير هذا المعنى.

قال الشاعر:

فمهما تَشَأْ منه فَزَارَةُ تُعْطِكمْ ومهما تَشَأْ منه فَزَارَةُ تَمْنعا [٥]

فالذي يسبق إلى أفئدة السامعين وأفهامهم أن كل شيء شاءت منه أعطت، وكل شيء شاءت منعت.

---

(١) ينظر: شرح المقدمة الجزولية ٥٠٣/٢ ـ ٥٠٤.
(٢) ينظر: شرح المفصل ٤٣/٧.
(٣) البيت من الطويل، ولم أقف على قائله. ينظر: شرح المفصل ٨/٤، وشرح الجمل لابن عصفور ٣١٢/٢، وشرح الكافية للرضي ٩٤/٥، والبحر المحيط ٣٦٣/٤.
(٤) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢١٣/٢، والدر المصون ٤٣١/٥.
(٥) البيت من الطويل لابن الخَرِع في الكتاب ٥١٥/٣، ونسب إلى الكميت بن ثعلبة في الخزانة ٣٨٩/١١. وجاء بلا نسبة في معاني القرآن للفراء ١٦٢/١، وينظر عجزه في الهمع ٦١٥/٢.

وقال الشاعر:

أغَرَّكِ مني أنّ حبَّكِ قَاتلي وأنَّكِ مهما تأمري القلبَ يفعلِ [١]

فمعنى الكف لم يرده الشاعر؛ فليس المعنى: وأنك اكففي ما تأمري القلب يفعل [٢].

المذهب الثالث: أنها كلمتان (مه) بمعنى اكفف، و(ما) الشرطية، فكأنه قيل: مه، ثم اُبْتُدِأ، فقيل: (ما) على سبيل الشرط والمجازاة، فـ (مه) منقطعة من (ما). وذكر السمين أنه معزو إلى الكسائي، وردّه بأن كتابتها متصلة ينفي كون كل منهما كلمة مستقلة.

المذهب الرابع: أنها مركبة من (مه) بمعنى اكفف، و(من) الشرطية؛ لقول الشاعر:

أماويّ مَهْمَنْ يستمعْ في صديقِهِ أقاويلَ هذا الناسِ ماويَّ يندمِ

فأبدلت نون (مَنْ) ألفًا. وردّ بأن (مه) على بابها بمعنى: اكفف، ثم استأنف، فقال: من يستمع.

المذهب الخامس: أنها مركبة من (مَنْ) و (ما)، فأبدلت نون (مَنْ) هاء كما أبدلوا من ألف (ما) الأولى هاء؛ لمؤخاة (مَنْ) و (ما) في أشياء [٣].

هذا، وينبغي أن أنبه على أن من النحويين من جوز أكثر من وجه، فقد جوز سيبويه . قبلُ . أن تكون مركبة من (ما) و (ما)، أو من (مه) و (ما) [٤]. وتبعه في هذا الجرجاني [٥]، وابن خروف [٦]. وعُزِي إلى الكسائي أنه قال بتركيبها من (مه) بمعنى الزجر و(ما) الشرطية، ثم ركبتا حتى صارتا شيئًا واحدًا، وأنه قال بأنها لا

(١) البيت من الطويل لامرئ القيس في ديوانه /١١٤، والكتاب ٢١٥/٤، والأصول ٣٩٢/٢.
(٢) ينظـر: المسائل المشكلة /٣١٣ ـ ٣١٤، وشرح المفصل ٤٣/٧.
(٣) ينظر المذهب الثالث، والرابع، والخامس في الدر المصون ٤٣١/٥.
(٤) ينظر: الكتاب ٥٩/٣ ـ ٦٠.
(٥) ينظر: المقتصد ١١١٠/٢ ـ ١١١١.
(٦) ينظر: شرح الجمل ٨٧٧/٢.

تركيب فيها، بل كأنهم قالوا :(مه)، ثم قالوا: ما تأتنا به [١].

ويبدو مما سبق أن كل المذاهب يعتريها الضعف؛ لذا فإن الأولى بالقبول أن نقول ببساطتها؛ لأن البساطة هي الأصل والتركيب فرع، ولأن التركيب لا يكون إلا بدليل ولا دليل هنا [٢]، فدعوى التركيب بعيدة [٣]، والحمل على غيره أولى ما وجد عنه مندوحة [٤].

المسألة السابعة: عمل القول في المفرد المراد به مجرد اللفظ:

منع ابن فرحون عمل القول في المفرد المراد به مجرد اللفظ، نحو: (قلت زيدًا)؛ لأنه لم يرد في كلام العرب، وإنما وقع القول في كلام العرب لحكاية الجمل وما في معناها، قال: "وفيه خلاف ينبني على أنّ القول هل يعمل في المفرد المراد به مجرّد اللفظ، نحو: (قلت زيدًا)؟ فأجازه الزمخشري، والزجاج، وابن خروف، وابن مالك بشرط ألا يكون منقطعًا من جملة، نحو قوله:

إِذَا ذُقْتُ فَاها قُلْتُ طَعْمُ مُدَامَةٍ [٥]

ولا مُفردًا معناه معنى الجملة، نحو: (قلت خطبة)، ولا مصدرًا، نحو: (قلت قولًا)، ولا صفة له، نحو: (قلت حقًّا)، بل مجرّد اللفظ، نحو: (قلت زيدًا). ومن النّحويين من منع ذلك. وهو الصّحيح؛ إذ لا يحفَظ من لسَانهم (قال فلانًا)، ولا (قال ضرب)، ولا (قال ليت). وإنما يعمل في الجملة؛ لأنه موضوع لحكايتها، أو ما كان مُفردًا بمعناها، نحو: (قلت حقًّا)" [٦].

---

(١) ينظر: الدر المصون ٤٣١/٥.
(٢) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٣١٢/٢.
(٣) ينظر: شرح الكافية للرضي ٩٣/٥.
(٤) ينظر: المرتجل / ٢٧٦.
(٥) صدر بيت من الطويل لامرئ القيس في ديوانه/٧٣، تمامه:
إِذَا ذُقْتُ فَاها قُلْتُ طَعْمُ مُدَامَةٍ مُعَتَّقَةٍ ممّا يَجِيءُ به التُّجُرْ.
وجاء بلا نسبة في المحكم (الجيم والتاء والراء ت ج ر) ٣٥٤/٧، والبحر المحيط ٣٠٢/٦.
(٦) ينظر: العدة ٥٩٩/١.

وما ذهب إليه هو قول الزجاج [١]. وجعله النحاس [٢] لغة شاذة خارجة عن القياس. وذهب إليه ابن عصفور [٣]، وصححه أبو حيان [٤].

وجوزه الزجاجي [٥]، وابن خروف [٦]، وابن مالك [٧]. وجعلوا منه قوله تعالى: {يُقَالُ لَهُ إِبْراهِيمُ} [٨]، فجعلوا (إبراهيم) مفرداً مفعولاً لما لم يسم فاعله، ويكون من الإسناد للفظ لا لمدلوله، أي: يطلق عليه هذا اللفظ [٩].

وأوّله المانعون على أن (إبراهيم) ارتفع على أنه مقدر بجملة محكية بـ (قال)، إما على النداء، أي: يقال له حين يُدعى: يا إبراهيم، وإما على أنه خبر لمبتدأ محذوف، أي: هو إبراهيم [١٠].

والذي أميل إليه هو جواز عمل القول في المفرد المراد به مجرد اللفظ؛ لأنه جاء في القرآن الكريم، في الآية السابقة، فما الداعي إلى تأويلها طالما استقام المعنى ووُجِد عن تقدير المحذوف بديل.

المسألة الثامنة: (رُبّ) بين الحرفية والاسمية:

ذهب ابن فرحون إلى أن (رب) حرف وُضع للدلالة على التقليل، قال: "(رُبَّ) حرف تقليل عند الأكثرين"[١١].

وما ذهب إليه هو مذهب البصريين [١٢]، وعلى رأسهم سيبويه [١] والمبرد [٢].

---

(١) ينظر: معاني القرآن ٣٩٦/٣.
(٢) ينظر: إعراب القرآن ٧٤/٣.
(٣) ينظر: شرح الجمل ٥١/٣، والهمع ٥٦٥/١.
(٤) ينظر: الارتشاف /٦٩٨، والبحر المحيط ٣٠٢/٦.
(٥) ينظر: شرح التسهيل ٩٤/٢ ـ ٩٥.
(٦) ينظر: شرح التسهيل ٩٥/٢، والبحر المحيط ٣٠٢/٦.
(٧) ينظر: البحر المحيط ٣٠٢/٦.
(٨) الأنبياء/٦٠.
(٩) ينظر: البحر المحيط ٣٠٢/٦.
(١٠) ينظر: شرح التسهيل ٩٤/٢، والبحر المحيط ٣٠٢/٦.
(١١) ينظر: العدة ٦٠٢/١.
(١٢) ينظر: الإنصاف ٨٣٢/٢، وشرح التسهيل ١٧٥/٣.

وحذا حذوهم جمهور النحويين [٣].

وقد احتج هؤلاء لمذهبهم بأمور، منها:

الأول: أنها لا يدخلها شيء من علامات الأسماء والأفعال [٤].

الثاني: أنها تساوي الحروف في الدلالة على معنى غير مفهوم جنسه بلفظها، فمثلها في ذلك مثل (مِنْ) معناها في غيرها [٥].

الثالث: أنها تُكَف بـ (ما)، ولا يُكَف بها من الأسماء إلا الظروف، كقول الشاعر:

أعلاقة أم الوُلَيّد بعد ما أفنانُ رأسِك كالثغامِ المُخْلِسِ [٦].

وليس (رب) عندهم ظرفًا [٧].

وقد نُسب إلى الكوفيين [٨]، وعلى رأسهم الكسائي[٩]، الفراء [١٠] القول بأنها اسم متمكن له محل من الإعراب، فترفع بالابتداء في نحو: (ربَّ رجلٍ كريم لقيته)، وتنصب على المصدرية في نحو: (ربَّ ضربٍ ضربت)، مثل: (كم ضربةٍ ضربت)، وعلى الظرفية في نحو: (ربَّ يومٍ سرت)، مثل: (كم يومٍ سرت)، وعلى المفعول به في نحو: (ربَّ رجلٍ ضربت)، مثل: (كم رجلٍ ضربت) [١١].

---

(١) ينظر: الكتاب ١٧٠/٢، ١١٥/٣.
(٢) ينظر: المقتضب ٦٥/٣.
(٣) منهم ابن السراج في الأصول ٤١٦/١، والزجاجي في الجمل /١٥٥، وابن جني في اللمع /١٥٥.
(٤) ينظر: الإنصاف ٨٣٣/٢، وائتلاف النصرة /١٤٤.
(٥) ينظر: شرح المفصل ٢٧/٨.
(٦) من الكامل للمرار الأسدي في الكتاب ١١٦/١، ١٣٩/٢. وجاء بلا نسبة في شرح الجمل لابن عصفور ١٢٥/١. اللغة: (العلاقة): الحب اللازم للقلب، و(أفنان): جمع فنن وهو الخصلة من الشعر، و(الثغام): نبت ينبت أخضر، ثم يبيض إذا يبس، وله سنمة غليظة، و(المخلس): مأخوذ من أخلس الشعر إذا استوى سواده وبياضه.
(٧) ينظر: الفاخر ٦١٤/٢.
(٨) ينظر: الإنصاف ٨٣٢/٢.
(٩) ينظر: الأصول ٤١٨/١، وشرح المفصل ٢٧/٨.
(١٠) ينظر: الارتشاف ١٧٣٧/٤.
(١١) ينظر: الخزانة ٥٦٤/٩.

وتبعهم ابن الطرارة [١]، والسهيلي [٢]. وقواه الرضي [٣]، فهي عنده اسم بمعنى بمعنى قليل، لكنه خالفهم في أنها تُرفع أبدًا على أنها مبتدأ لا خبر له.

وقد احتج هؤلاء لمذهبهم بأمور، منها:

الأول: أنها يدخلها شيء من علامات الأسماء وهو صحة الإخبار عنها [٤]، كما في قول الشاعر:

إنْ يقتلوكَ فإنّ قتلكَ لمْ يكن عارًا عليكَ وربَّ قتلٍ عارُ [٥]

وقول العرب: (ربَّ رجلٍ ظريفٌ) [٦].

وأجيب عن البيت بأن الرواية الشهيرة:

وبعضُ قتلٍ عارُ [٧]

وعليها فلا شاهد [٨]. وإن صحت الرواية فإن الاسم المرفوع خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: رب قتل وهو عار [٩].

وخُرِّج قول العرب على أنه من قبيل الشذوذ [١٠]، أوالغلط [١١].

الثاني: أنها نقيضة (كم)، وهي اسم، فما يقابلها اسم [١٢].

---

(١) ينظر: أمالي السهيلي /٧٢، والارتشاف ١٧٣٧/٤.
(٢) ينظر: أماليه /٧٢.
(٣) ينظر: شرح الكافية ٣٦/٦ – ٣٧.
(٤) ينظر: شرح ألفية ابن معطي ٤٠٤/١، والفاخر ٦١٣/٢.
(٥) من الكامل لثابت بن أبي قطنة في الخزانة ٥٧٦/٩. وجاء بلا نسبة في المقتضب ٦٦/٣ وفيه أن أكثرهم أكثرهم ينشده:
وبعض قتل عار.
وينظر: شرح التسهيل ١٧٥/٣، ورصف المباني /٢٦٠.
(٦) ينظر: شرح المفصل ٢٧/٨.
(٧) ينظر: المقتضب ٦٦/٢، والجنى الداني /٤٣٩.
(٨) ينظر: شرح الكافية للرضي ٣٩/٦، والجنى الداني /٤٣٩.
(٩) ينظر: المقتضب ٦٦/٢، واللباب ٣٦٥/١.
(١٠) ينظر: شرح المفصل ٢٧/٨.
(١١) ينظر: الأصول ٤١٨/١، وشرح المفصل ٢٧/٨.
(١٢) ينظر: شرح ألفية ابن معطي ٤٠٢/١، وجواهر الأدب /٣٦٥.

وأجيب عنه بأنه لا يلزم أن يحمل نقيض الشيء عليه إن كان بمعناه، فكون معنى (ربّ) وهو التقليل نقيضًا لمعنى (كم) وهو التكثير – لا يوجب ذلك بدليل أن معاني الحروف أسماء نحو: (من) فهي للتبعيض، و (ما) للنفي، ولا يلزم من ذلك اسميتها [١].

الثالث: أنها تدل على معنى في نفسها، وهو العدد القليل، كما أن (كم) تدل على العدد الكثير. ويجاب عنه بأن معناها إنما يتعلق بالاسم الواقع بعدها [٢]. ولا دلالة فيها على العدد [٣]، والقول بأنها للتقليل موضع خلاف.

وذهب ابن أبي الربيع [٤]، والألوسي [٥] إلى أنها حرف، لكنها قد تستعمل اسمًا اسمًا في الضرورة في نحو: (ربّ رجلٍ عاقلٌ)، ويكون هذا بمنزلة استعمال (عن) اسمًا.

والذي أميل إليه هو القول بحرفيتها؛ لأنها لم يدخلها شيء من علامات الأفعال ولا الأسماء، بالإضافة إلى أنه قول الجمهور.

المسألة التاسعة: معنى (رُبّ):

ذهب ابن فرحون إلى أن (ربّ) حرف وُضع للدلالة على التقليل، قال: "(رُبَّ) حرف تقليل عند الأكثرين"[٦].

وهو مسبوق في هذا بالخليل [٧]، والمبرد [٨]، والزجاج [٩]، وابن السراج [١٠]،

(١) ينظر: اللباب للعكبري ٣٦٥/١، وشرح ألفية ابن معطي ٤٠٢/١.
(٢) ينظر: الفاخر ٦١٣/٢ ـ٦١٤.
(٣) ينظر: الإنصاف ٨٣٣/٢، وائتلاف النصرة /١٤٥.
(٤) ينظر: البسيط ٨٦١/٢.
(٥) ينظر: الضرائر/١٦٩.
(٦) ينظر: العدة ٦٠٢/١.
(٧) ينظر: العين ٢٥٨/٨.
(٨) ينظر: المقتضب ١٣٩/٤.
(٩) ينظر: معاني القرآن ١٧٢/٣ ـ ١٧٣.
(١٠) ينظر: الأصول ٤١٦/١.

والزجاجي (١)، والفارسي (٢)، والجرجاني في أحد قوليه [٣].

واحتج هؤلاء بأن (ربّ) جاءت في مواضع لا تحتمل إلا التقليل، وفي مواضع أخرى ظاهرها التكثير لكنها محتملة التقليل بضرب من التأويل، فتعيّن أنها للتقليل. ومما جاءت فيه غير محتملة إلا التقليل قول الشاعر:

ألا رُبّ مولودٍ وليس لـه أبٌ وذي ولدٍ لم يـلدهُ أبوانِ

وذي شامةٍ سوداءَ في حُرّ وجههِ مُجلّلَةٍ لا تنقضي لزمانِ [٤]

فالشاعر يعني بالمولود الذي ليس له أب: عيسى عليه السلام، وبذي ولد لم يلده أبوان: آدم عليه السلام، وبذي الشامة: القمر. وهذه الثلاثة ليس لها نظير، فتعين أن(ربّ) للتقليل [٥].

المذهب الثاني: أن معناها التكثير. ونُسِب هذا إلى الخليل [٦]، وسيبويه (٧)، وابن درستويه [٨]، والجرجاني [٩]. وقد حكى ابن مالك [١٠]، والمرادي [١١] نسبة هذا هذا القول إلى سيبويه عن ابن خروف، لكن المدقق في كلام ابن خروف يجده نسب إلى سيبويه أنه من القائلين بمجيء (ربّ) للدلالة على التقليل والتكثير، فقال: " ورب حرف زائد ...، ومعناه التقليل والتكثير أيضًا في قول الأئمة سيبويه، وغيره"[١٢].

(١) ينظر: حروف المعاني/ ١٤.
(٢) ينظر: الإيضاح / ٢٠٠.
(٣) قاله في كتابه الجمل /٨٦، لكنه ذهب في المقتصد ٨٢٨/٢ ـ ٨٢٩ إلى أنها في الغالب تكون للتكثير.
(٤) من الطويل لرجل من أزد السراة في الكتاب ٣٤١/١، والتصريح ١٨/٢. وجاءا بلا نسبة في الجنى الداني الداني / ٤٤١.
(٥) ينظر: الجنى الداني /٤٤٠.
(٦) ينظر: الهمع ٤٣١/٢.
(٧) حُكي عن ابن خروف أنه نسب هذا القول إلى سيبويه. يراجع: شرح التسهيل ١٧٧/٣.
(٨) ينظر: الجنى الداني /٤٤٠، والهمع ٤٣١/٢.
(٩) ينظر: توجيه اللمع /٢٣١. لكن كلام الجرجاني في الجمل والمقتصد يخالف ذلك، كما مرّ.
(١٠) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١٧٧/٣.
(١١) ينظر: الجنى الداني/٤٤٥ ـ ٤٤٦.
(١٢) ينظر: شرح الجمل ٤٤٧/١.

وأغلب ظني أن سيبويه يجيز استخدام رب للدلالة على التقليل والتكثير، فقد نص على الأمرين في كتابه، فجعل معناها معنى (كم) في الدلالة على الكثرة، واستخدمها عند حديثه عن الشواذ للدلالة على القلة، ولم يَردّ أحد الأمرين.

وقد استدل أصحاب هذا المذهب بأن (رب) جاءت في الشعر؛ لإفادة التكثير، نحو قول الشاعر:

فإنْ أُمْسِ مَكْرُوبًا فيا ربَّ بُهْمَة كَشَفْتُ إذا ما اسودّ وجهُ الجبان [١].

فهذا المقام مقام فخر، فكيف يكون على وجه التقليل؟ وأجيب بأن هذه الأشياء وإن كانت منه كثيرة فقد صارت معدومة، والشيء إذا صار معدومًا صار كأنه لم يكن، فلحق ذلك بما رُؤي في المنام، ووقع في الخيال، فصار لذلك قليلاً، فدخلت عليه (ربّ) [٢].

المذهب الثالث: أن معناها التقليل والتكثير على السواء.وهو ظاهر كلام خلف الأحمر، فقد قال في باب (ربّ) و(كم):" وهما يتعاقبان" [٣].

وحذا حذوه ابن خروف [٤].

المذهب الرابع: أنها تفيد التقليل كثيرًا والتكثير قليلاً. وهو مذهب ابن خالويه [٥]، [٥]، والمهلبي [٦]. وقد استدلا بتلك الأدلة التي استدل بها القائلون بالتقليل والقائلون بالتكثير، لكنهما جعلا دلالتها على التكثير أقل.

المذهب الخامس: أنها للتكثير كثيرًا والتقليل نادرًا. وقد ذهب إليه الجرجاني في

(١) صدر بيت من الطويل لامرىء القيس في ديوانه /١٥٨، والبسيط ٨٥٩/٢. اللغة: (بهمة): الشجاع الذي الذي لا يهتدي من أين يؤتى.
(٢) ينظر: البسيط ٨٥٩/٢ ـ ٨٦٠.
(٣) ينظر: مقدمة في النحو/ ٩٩.
(٤) ينظر: شرح الجمل ٤٧٦/١.
(٥) ينظر: الحجة في القراءات السبع /٢٠٥.
(٦) ينظر: نظم الفرائد/ ٢٤٣.

قوله الآخر [١]. وارتضاه ابن مالك [٢]. واحتجا لذلك بأدلة التقليل والتكثير، لكنهما جعلا الغالب فيها الدلالة على التكثير.

المذهب السادس: أنها حرف إثبات لم يوضع لتقليل ولا تكثير، بل دلالتها مستفادة من سياق الكلام. وقد اختاره أبو حيان في الارتشاف [٣]، لكنه ذهب في البحر المحيط [٤] إلى اختيار التقليل، ورَدّ هذا المذهب.

وهذا الخلاف السابق في معناها يبطل دعوى الاتفاق على أن معناها التقليل عند فخر الدين الرازي [٥].

والرأي الذي أميل إليه هو كون السياق هو المرجع لمعرفة دلالة (ربّ)، وأنها استخدمت للدلالة على التقليل والتكثير، وشواهد ذلك كثيرة، وتأويلها تكلف. ومن ثم فإنه ينبغي أن يتوجه الدارس إلى دراسة تلك الأساليب التي جاءت فيها (ربّ) دراسة مستقصية لمعرفة معناها.

المسألة العاشرة: دخول (ما) الكافة على (رُبّ):

ذهب ابن فرحون إلى أن (ما) إذا دخلت على (ربّ) كفتها عن العمل، وهيأتها لاستئناف الكلام بعدها، قال: "ومن أحكامها أنها توصَل بـ(ما)، فيبطل عملها، ويُستأنف الكلام بعدها"[٦].

ولم أقف على خلاف في دخولها على الجملة الفعلية الماضية، بل إن فخر الدين الرازي [٧] نص على أن النحويين اتفقوا ذلك. وأما دخولها على الجملة الفعلية

(١) ينظر: المقتصد ٨٢٨/٢ ـ ٨٢٩.
(٢) ينظر: شرح التسهيل ١٧٦/٣ ـ ١٧٨.
(٣) ينظر: الارتشاف ١٧٣٨/٤.
(٤) ينظر: البحر المحيط ٤٣١/٥.
(٥) ينظر: التفسير الكبير ١٢١/١٩، والبحر المحيط ٤٣١/٥.
(٦) ينظر: العدة ٦٠٧/١.
(٧) ينظر: التفسير الكبير ١٩ /١٢٢، والبحر المحيط ٤٣٣/٥.

المضارعة فموطن خلاف بين النحويين، فقد جوزه سيبويه [١]، والمبرد [٢]، وجلّ النحويين [٣]. ومما استدل به لدخولها على المضارع ظاهر قوله تعالى: {رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ} [٤]. وقول الشاعر:

رُبَّما تكْرهُ النفوسُ من الأمـ ـر له فَرْجَةٌ كَحَلِّ العِقَالِ [٥]

وإذا كان سيبويه ومن تبعه يجوزون ذلك فقد منعه غير واحد من النحويين [٦]. ووُصف بأنه قول العامة [٧]. وقد احتُج لذلك بأمرين:

أحدهما: أن معنى (ربّ) التقليل، وإنما يتناول التقليل ما عُرِف حدُّه، والمستقبل مجهول [٨].

والآخر: أن (ربّ) معناها لما مضى قبل كفها، فكذلك ينبغي أن تكون له بعد الكف [٩].

ولم يكتف أصحاب هذا القول بذلك، بل أوّلوا أدلة المجوزين بما يتوافق مع قولهم، فذكروا أن المضارع بعد (ربما) يتأول بالماضي [١٠]، ومنهم من أضمر كان قبلها [١١].

والرأي الذي أراه أحرى بالقبول هو أن (ربّ) إذا كُفت بـ (ما) جاز دخولها على

(١) ينظر: الكتاب ١١٥/٣.
(٢) ينظر: المقتضب ٥٥/٢.
(٣) منهم المهلبى فى نظم الفرائد /٢٤٥ ـ ٢٤٦، وابن معطي فى الفصول الخمسون /٢١٥ ـ ٢١٦، وابن يعيش فى شرح المفصل ٣٠/٨.
(٤) الحجر /٢.
(٥) البيت من الخفيف لأمية بن الصلت فى ديوانه/٤٤٤ برواية (تجزع) موضع (تكره)، والكتاب ١٠٨/٢ ـ ١٠٩. ونسب إلى حنيف بن عمير اليشكرى فى الحماسة البصرية ٧٧/٢.
(٦) ينظر: معاني الفراء ٨٢/٢، والأصول ٤٢٠/١ ـ ٤١٩، والإيضاح /٢٠٢.
(٧) ينظر: الجنى الدانى /٤٥٨.
(٨) ينظر: أمالى ابن الشجرى ٥٦٥/٢.
(٩) ينظر: المرتجل /٢٣٢.
(١٠) ينظر: الارتشاف ١٧٤٩/٤.
(١١) ينظر: الأصول ٤١٩/١.

الجملة الفعلية سواء كان فعلها ماضيًا أو مضارعًا. أما دخولها على الفعلية الماضية فلا خلاف فيه، وأما دخولها على الفعلية المضارعة فالمتتبع لكلام العرب شعرًا ونثرًا[١] يرى دخولها عليها، فالقول بجوازه أفضل من تأويله [٢].

المسألة الحادية عشرة: الإعمال والإهمال في واو (رُبَّ):

ذهب ابن فرحون إلى أن (رُبّ) تعمل محذوفة بعد الواو، قال: "ومن أحكامها إعمالها محذُوفة بعد (الفاء) و(الواو) و(بل)، نحو:

فَمِثْلِكِ حُبْلَى قد طَرَقْتُ [٣].

وَلَيْلٍ كَمَوْجِ البَحْرِ [٤].

بَلْ بَلَدٍ ذِي صُعُدٍ وَآكَام [٥]"[٦].

وهو مسبوق في هذا بالبصريين [٧]، ومنهم سيبويه [٨]. وهو قول ابن جنى [٩]، [٩]، وابن مالك [١٠]، وابن أبي الربيع [١١]، والمرادي [١٢]. واحتج هؤلاء لمذهبهم بأمرين:

---

(١) حكى يونس عن العرب قولهم: (ربما تقولن ذاك). ينظر: الكتاب ٥١٨/٣، وحكاه الفارسي فى المسائل الشيرازيات ٤٠٠/١ ـ ٤٠١، ٤٠٦.

(٢) ينظر: روح المعانى ٧/١٤.

(٣) جزء من بيت من الطويل لامرئ القيس في ديوانه /٣٠، والكتاب ٢ / ١٦٣ برواية:
ومِثْلِكِ بِكْرًا قد طَرَقْتُ وثَيِّبًا فأَلْهَيْتُها عن ذي تمائمَ مُغْيَلِ.
وينظر: اللسان، والتاج (رضع).

(٤) من الطويل لامرئ القيس في ديوانه/١١٧. وجاء بلا نسبة في أوضح المسالك ٧٥/٣، والخزانة ٤٧٣/١. ٤٧٣/١.

(٥) من الرجز لرؤبة في ديوانه/٦، واللسان، والتاج (صبب). اللغة: (صُعُد): جمع صَعُود وهو المرتفع من الأرض، و(آكام): جمع أكمةوهي دون الجبل وأعلى من الرابية، وقيل: دون الرابية.

(٦) ينظر: العدة ٦٠٣/١.

(٧) ينظر: الإنصاف ٣٧٦/١.

(٨) ينظر: الكتاب ٢٦٣/١.

(٩) ينظر: سر الصناعة ٦٣٨/٢.

(١٠) ينظر: شرح التسهيل ٣/ ١٨٧.

(١١) ينظر: البسيط ٨٦٩/٢ ـ ٨٧١.

(١٢) ينظر: الجنى الدانى /١٥٤ ـ ١٥٥.

أحدهما: أن الواو حرف عطف، وحرف العطف لا يعمل شيئًا؛ إذ الحرف لا يعمل إلا إذا كان مختصًا، وحروف العطف غير مختصة، وإذا لم تكن عاملة وجب أن يكون العمل . هنا . لـ (ربّ) المقدرة [١].

والآخر: أن الفاء و (بل) تنوبان عن (ربّ)، كقول الشاعر:

فمثلكِ حُبْلَى قد طرقتُ ومرضعٌ فألهيْتُهَا عن ذي تمائمَ مُخْوِلِ.

وقول الآخر:

بل جَوْزِ تَيْهَاءَ كظَهْرِ الحَجَفَتْ [٢]

ولم يقل أحد بأنهما للجر، فكذلك الواو [٣].

وذهب الكوفيون [٤]، والمبرد [٥]، وابن الحاجب [٦]، والرضي [٧] إلى أن الواو الواو عوض عن (ربّ)، فالجر بالواو لا بـ (ربّ). واحتج هؤلاء لذلك بأن هذه الواو بمعنى (ربّ) ونائبة عنها، ولما كانت (ربّ) تعمل الجر فكذلك الواو؛ لنيابتها عنها كنيابة (واو) القسم عن الباء فى المعنى والعمل [٨]. وأجيب عن هذا بأن الجر بـ (ربّ) محذوفة بعد (الفاء) و (بل) قد ثبت، ولم يقل أحد بأنهما العاملان، وكذلك روي الجر بـ (رب) محذوفة دون شيء قبلها فى قول الشاعر:

(١) ينظر: الإنصاف ٣٧٧/١، وشرح التسهيل ١٨٩/٣.
(٢) البيت من الرجز لسؤر الذئب في اللسان (حجف). وجاء بلا نسبة في الخصائص ٣٠٥/١، وسر الصناعة الصناعة ٦٣٧/٢. اللغة: (جوز): وسط، (تيهاء): صحراء، و(الحجفت): الترس يتخذ من جلود الإبل.
(٣) ينظر: شرح الجمل لابن خروف ٤٧٩/١، وشرح التسهيل لابن مالك ١٨٩/٣.
(٤) ينظر: ائتلاف النصرة / ١٤٥.
(٥) ينظر: المقتضب ٢/ ٣١٩، ٣٤٧ ـ ٣٤٨.
(٦) ينظر: الإيضاح فى شرح المفصل ١٦١/٢.
(٧) ينظر: شرح الكافية ٤٧/٦ ـ ٤٨.
(٨) ينظر: المقتضب ٣٤٦/٢ ـ ٣٤٧، وائتلاف النصرة /١٤٥.

مِثْلِكِ أوْ خيرٍ تركتُ رَذِيَّةً تُقَلِّبُ عَيْنَيْهَا إذا طارَ طائرُ [١].

فعُلِم من ذلك أن الجر بعد الواو إنما هو بـ (ربّ)، كما كان بها بعد (الفاء) و (بل)، وعند التجرد منهما ومن الواو [٢].

والذي أراه أولى بالقبول أن الواو حرف عطف وما بعدها مجرور بـ (ربّ) المقدرة بعدها وليس بها؛ لأمور: الأول: أن أحدًا من النحويين لم يقل بأن الجر بـ (الفاء) و(بل) المضمرة (ربّ) بعدهما، وإنما الجر بـ (رب)، فكذلك الواو؛ لأنها مثلهما. الثاني: اختيار جُلّ النحويين لهذا المذهب وتصحيحهم إياه. الثالث: قوة أدلة القائلين بذلك بخلاف المذهب الآخر.

المسألة الثانية عشرة: مجيء (عن) بمعنى الباء:

ذهب ابن فرحون إلى جواز مجيء (عن) بمعنى الباء، قال: "قوله: (فأبْرِدُوا) [٣]: [٣]: (الفاء) سببية، و(عن الصّلاة) يتعلّق بـ (أبرِدوا). و(عن) هنا بمعني الباء، كما هي في قوله تعالى: {وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى}[٤]، أي: بالهوى"[٥].

وهذا مذهب الكوفيين [٦]، ومنهم الفراء . وتبعهم الزجاجي [٧]، وآخرون [٨].

وقد احتج هؤلاء بوروده في فصيح الكلام نثرًا وشعرًا، أما النثر فمنه قوله تعالى:{يَسْأَلُونَكَ كَأَنَّكَ حَفِيٌّ عَنْهَا}[٩] ، أي: بها [١]. وقوله تعالى: {وَمَا يَنطِقُ عَنِ

(١) البيت من الطويل، ولم أقف على قائله. وهو من شواهد الكتاب ٢ / ١٦٤، واللسان، والتاج (رهب)، برواية (مثلك رهبى قد) موضع (مثلك أو خير)، و (مرَّ) موضع (طار) في الجميع. اللغة: (رذيّة): مؤنث (رذيّ)، وهي المهزولة التي لا تستطيع براحًا.
(٢) ينظر: الإنصاف ٣٧٩/١ ـ ٣٨٠، ورصف المبانى /١٩٢.
(٣) جزء من قوله ﷺ :"إذا اشتد الحر فأبردوا بالصلاة فإن شدة الحر من فيح جهنم" أخرجه البخاري في الصحيح كتاب مواقيت الصلاة باب الإبراد بالظهر في شدة الحر ١٩٩/١ ح (٥١٢) .
(٤) النجم /٣.
(٥) ينظر: العدة ٩/٢.
(٦) ينظر: الارتشاف ١٧٢٨/٤، والجنى الداني /٢٤٨.
(٧) ينظر: حروف المعاني /٧٤.
(٨) منهم الهروي في الأزهية/٢٧٩، والعكبري في التبيان ٦٠٦/١، وابن مالك في شرح التسهيل ١٦٠/٣.
(٩) الأعراف /١٨٧.

الْهَوَى،أي:بالهوى [٢]. ومنه قول العرب: (رميت السهم عن القوس)، أي: بالقوس[٣].

وأما الشعر فمنه قول الشاعر:

تَصُدُّ وتبْدِي عن أسيلٍ وتَتَّقي بناظرةٍ من وحشِ وجْرَةَ مُطْفِلِ [٤]

أراد: بأسيل [٥].

وحُكي عن البصرين [٦] منع هذا، ولعل من حكى ذلك اعتمد على أنهم لم يذكروا سوى معنى المجاوزة عند الحديث عن معانيها [٧].وتبعهم ابن عصفور[٨]، والرضي [٩]، وعبد اللطيف الزبيدي [١٠]، والأشموني [١١].

وقد أوّل هؤلاء ما استدل به المجوزون بما يناسب ومذهبهم، أما قوله تعالى: {يَسْأَلُونَكَ كَأَنَّكَ حَفِيٌّ عَنْهَا}، فقد حكي عن المبرد [١٢] القول بأنه على تقدير محذوف، أي: يسألونك كأنك حفي بالمسألة عنها. وأما قوله تعالى: {وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى} فجعلها ابن هشام [١٣]، والأشموني [١٤] على معناها، والتقدير: وما يصدر قوله عن الهوى.

وأما قولهم: (رميت السهم عن القوس) فـ (عن) فيه عند سيبويه [١٥]، وابن

(١) ينظر: البحر المحيط ٤٣٣/٤.
(٢) ينظر: حروف المعاني /٧٤، وأمالي ابن الشجري ١١١/٢.
(٣) ينظر: حروف المعاني /٧٤، والأزهية /٢٧٩.
(٤) البيت من الطويل لامرئ القيس في ديوانه /١١٥، وحروف المعاني /٧٤، والأزهية / ٢٧٩،.
(٥) ينظر: الأزهية /٢٧٩، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٣٦/١.
(٦) ينظر: ائتلاف النصرة /١٦١.
(٧) ينظر: الكتاب ٢٢٦/٤ ـــ ٢٢٧.
(٨) ينظر: شرح الجمل ٥٣٦/١.
(٩) ينظر: شرح الكافية ٧٥/٦.
(١٠) ينظر: ائتلاف النصرة /١٦١.
(١١) ينظر: شرح الأشموني ٣٣٦/٢.
(١٢) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٦٦/٢، ولم أقف عليه فيما أتيح لي من مؤلفات المبرد.
(١٣) ينظر: المغني ٤٠٢/٢.
(١٤) ينظر: شرحه على الألفية ٣٣٦/٢.
(١٥) ينظر: الكتاب ٢٢٧/٤.

خروف [١] على بابها وهو المجاوزة؛ لأنه بها قذف سهمه عنها وعداها.

وأما قول الشاعر فخرجه ابن عصفور [٢] على أن (عن أسيل) متعلق بـ (تبدي)، (تبدي)، يقال: أبدى عن كذا. وحمله الرضي [٣] على التضمين، فضمّن (تبدي) معنى (تكشف)، والمعنى: تكشف الغطاء وتبعده عن وجه أسيل.

والذي أراه أحرى بالقبول أن (عن) تأتي بمعنى الباء، وليس أدلّ على ذلك من قراءة {كَأَنَّكَ حَفِيٌّ بها} [٤]، فمجيء الباء موضع (عن) يدل على أنها بمعناها. أما تأويل ما ورد من ذلك فلا يخفى ما فيه من التكلف؛ إذ المعنى على تقدير الباء مستقيم آمن عن اللبس.

المسألة الثالثة عشرة: دلالة الهمزة الداخلة على (لا) النافية للجنس على التوبيخ والإنكار:

ذهب ابن فرحون إلى أن همزة الاستفهام إذا دخلت على (لا) النافية للجنس دلت على التوبيخ والإنكار، أو الاستفهام عن النفي المحض، قال: "و(أَلَا) لها أقسام خمسة: ...، الثاني: التوبيخ والإنكار، كقوله:

أَلا طِعَانَ أَلا فُرْسَانَ عَادِيةٍ [٥]

... الرابع: الاستفهام عن النفي، كقوله [٦]:

---

(١) ينظر: شرح الجمل ٢٧٦/١.
(٢) ينظر: شرح الجمل ٥٣٦/١.
(٣) ينظر: شرح الكافية للرضي ٧٥/٦.
(٤) عُزِيت هذه القراءة إلى ابن عباس في المحرر الوجيز ٤٨٥/٢، وروح المعاني ١٣٤/٩. وحكيت كذلك عن ابن مسعود في روح المعاني ١٣٤/٩.
(٥) صدر بيت من البسيط، تمامه:
أَلاَ طِعانَ ولا فُرْسانَ عادِيةً إلا تَجَشُّؤُكم عند التَّنانير.
وهولحسان بن ثابت في ديوانه / ١٧٩، والكتاب ٢ / ٣٠٦، والجمل للزجاجي/٢٤٠، وشرح التسهيل لابن مالك٧٠/٢. اللغة: تجشّؤكم: صوت يحدث بعد امتلاء المعدة بالطعام، والتنانير: جمع تنّور، وهو الموقد الذي يخبزون فيه.
(٦) من البسيط، تمامه:
ألا اصْطبارَ لسَلمَى أمْ لها جَلَد إذا أُلاقِي الذي لاقاهُ أمْثَالي

ألا اصْطبارَ لسَلمَى أمْ لها جَلَد "[١]

وهو مسبوق في هذا بسيبويه [٢]، وآخرين [٣]، لكن هؤلاء . إلا سيبويه . نصوا على قلة مجيئها للاستفهام المحض. واستشهدوا للاستفهام المحض بقول الشاعر:

ألا اصْطبارَ لسَلمَى أمْ لها جَلَد إذا أُلاقِي الذي لاقاهُ أمْثَالي

وقول العرب: أفلا قِمَاصَ بالعَيْر [٤]. واستشهدوا للتوبيخ والإنكار بقول الشاعر:

ألا ارعواءَ لمن ولَّتْ شَبيبَتُهُ وآذنَتْ بمشيبٍ بعده هَرَمُ [٥]

وقول الشاعر:

ألا طِعانَ ولا فُرْسانَ عادِيةً إلاّ تَجَشُّؤُكمْ عند التَّنانير

وزعم الزجاجيّ [٦] أنّ (ألا) في هذا البيت للتمني. ورُدّ بأن هذا فاسد من طريق المعنى، بل (لا) باقية على نفيها، والهمزة فيه للتوبيخ [٧]، فالبيت من الهجو، ولو كان تمنّيًا لما كان ذمًّا، فقد جعلهم الشاعر أهل أكل وشرب، لا أهل غارة وحرب، يقول: لا خيل تعدُون بها على الأقران، ولا طعان لكم في نحور الشّجعان إلا الأكل والتجشُّؤ عند التّنانير، فليس لكم رغبة في طلب المعالي، وإنما فعلكم فعل البهائم[٨].

وهو لمجنون ليلى في ديوانه / ١٧٨ برواية(لليلى) موضع (لسلمى). وجاء بلا نسبة في الارتشاف ١٣١٥/٣، وأوضح المسالك ٢٤/٢، وشرح ابن عقيل ٢٢/٢.

(١) ينظر: العدة ٤١/٢.

(٢) ينظر: الكتاب ٣٠٦/٢.

(٣) منهم ابن مالك في شرح التسهيل ٧٠/٢، وأبو حيان في الارتشاف ١٣١٥/٣، والمرادي في الجنى الداني /٣٨٤، وابن هشام في أوضح المسالك ٢٤/٢ـ٢٥.

(٤) لم أقف على هذه الرواية فيما أتيح لي من مؤلفات، وإنما جاء برواية (ما بالعير من قماص) في مجمع الأمثال ٢٦٨/٢. والمثل يُضرَب للضعيف الذي لا حراك به.

(٥) البيت من البسيط، ولم أقف على قائله، وهو من شواهد شرح التسهيل لابن مالك ٧٠/٢، والارتشاف ١٣١٧/٣، وأوضح المسالك ٢ / ٢٥، والمساعد ١/ ٣٥٠.

(٦) ينظر: الجمل/٢٤٠، وشرح الجمل لابن عصفور٤٢٢/٢.

(٧) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور٤٢٢/٢، والخزانة ٦٤/٤.

(٨) ينظر: الخزانة ٦٤/٤.

وذهب الجزولي [١]، والشلوبين [٢]، والروداني [٣] إلى أن الهمزة يراد بها التوبيخ التوبيخ والإنكار، ولا يراد بها الاستفهام عن النفي المحض.

والذي أميل إليه هو جواز الأمرين لورود ذلك في فصيح كلام العرب شعرًا ونثرًا، لكن الدلالة على الاستفهام المحض قليلة.

المسألة الرابعة عشرة: حذف همزة الاستفهام:

ذهب ابن فرحون إلى تجويز حذف همزة الاستفهام في الشعر والنثر، سواء كان مع (أم) المعادلة أو بدونها، قال: "قوله: فقال . يعني: النبيﷺ: صلَّيْتَ؟ أي: أصليتَ؟ فحذف همزة الاستفهام، وحذفها فصيح، جاء منه كثير، منه قوله تعالى: {وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ} [٤]، قال ابن مالك: الأصل: أَوَتلك نعمة؟

وقول الشّاعر:

بِسَبْعٍ رَمَيْنَ الجَمْرَ أَمْ بِثَمانِ [٥]

قالوا: والسّر في ذلك كثرة استعمال الاستفهام في ذلك الكلام، حتى قيل: إنّ الاستفهام أكثر من الخبر. وقيل: الاستفهام دهليز العلم"[٦].

وقال في موضع آخر: "واعلم أنّ الألف أصل أدوات الاستفهام؛ ولهذا اختُصّت بأحكام: أحدها: جواز حذفها، سواء تقدّمت على (أم) أم لا. ومنه قول عمر:

فَوَاللهِ مَا أَدْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيًا بِسَبْعٍ رَمَيْنَ الجَمْرَ أَمْ بِثَمان

(١) ينظر: المقدمة الجزولية /٢١٩، وشرح المقدمة الجزولية ١٠٠٠/٣ ـ ١٠٠١.
(٢) ينظر: شرح المقدمة الجزولية ١٠٠٠/٣ ـ ١٠٠١، وشرح التسهيل ٧٠/٢.
(٣) ينظر: حاشية الصبان ٢٠/٢.
(٤) الشعراء/٢٢.
(٥) عجز بيت من الطويل لعمر بن أبي ربيعة فى ديوانه / ٣٨٠ برواية:
فواللهِ ما أدري وإنّي لحاسِب بسبعٍ رمينَ الجمرَ أم بثمانِ.
وينظر: الكتاب ٣/ ١٧٥، والمقتضب ٢٩٤/٣.
(٦) ينظر: العدة ١٠٩/٢.

أراد: أبسَبْع؟

ومن ذلك قول الكميت:

طَرِبْتُ وَمَا شَوْقًا إِلَى الْبِيضِ أَطْرَبَ وَلا لَعِبًا مِنِّي وذُو الشَّيْبِ يَلعَبُ[١]

أي: أوَذُو؟ "[٢].

وهو مسبوق في هذا بالأخفش [٣]، وابن جني [٤]، وابن الشجري [٥]، وغيرهم [٦]. [٦].

وجوز الفراء حذف الهمزة في الاستفهام التوبيخى [٧]. وحُكي عنه أنه يجيز حذفها حذفها قبل أفعال الشك نحو: (تُرَى زيدًا منطلقًا؟). وذكر الأخفش الأصغر أن الفراء اعتمد في حذفها قبل أفعال الشك على كلام العامة [٨].

وذهب المالقي [٩]، وابن أبي الربيع [١٠]، والمرادي [١١] إلى تجويز ذلك الحذف في الشعر وغيره إن دل عليه دليل مع (أم) وحدها.

وذهب أبو البركات الأنباري إلى تجويز الحذف مع (أم) على ضعف في الكلام، وجعل منه قراءة "سَوَاءٌ عليهم أنذرْتهُم أمْ لمْ تنذرْهُم"، وقاس هذا في الشعر.

والرأي الأحرى بالقبول هو جواز حذفها مع (أم) وبدونها في الشعر والنثر؛

(١) البيت من الطويل للكميت بن زيد فى ديوانه /٥١٢، والخصائص ٢٨٣/٢، وشواهد التوضيح والتصحيح /٨٨.
(٢) ينظر: العدة ٣٣٩/٢.
(٣) ينظر: معاني الأخفش ٤٦١/٢، وإعراب النحاس ١٧٦/٣.
(٤) ينظر: الخصائص ٢٨٣/٢.
(٥) ينظر: أماليه ٤٠٧/١، ١٠٩/٣.
(٦) منهم ابن مالك فى شواهد التوضيح والتصحيح /٨٩-٨٧، وابن هشام فى المغني ٧٥/١ -٨٠، والإربلى فى جواهر الأدب /٣٥ - ٣٦، لكنه يراه مع (أم) أكثر.
(٧) ينظر: معاني الفراء ٣٩٤/٢.
(٨) ينظر: إعراب النحاس ١٧٧/٣، والبحر المحيط ١١/٧.
(٩) ينظر: رصف المباني /٤٥.
(١٠) ينظر: البسيط ٣٥١/١ - ٣٥٢.
(١١) ينظر: الجنى الداني /٣٥.

لوروده في فصيح الكلام بكثرة [١]، فالمجوزون استشهدوا بوروده في القرآن وقراءاته، والحديث الشريف، وشعر العرب، فكيف يتسنى حمل ذلك كله على الضرورة أو الشذوذ طالما وجد مسوغ الحذف، وهو أمن اللبس واستقامة المعنى؟

المسألة الخامسة عشرة: وقوع (لمَّا) اسمًا ظرفًا بمعنى (حين):

ذهب ابن فرحون إلى أن (لمّا) مع الماضي تكون ظرفًا بمعنى (حين)، قال: "قولهﷺ: (فلمّا فَرَغْنَا) [٢]: (لمّا) ظرف مع الماضي بمعنى (حين)" [٣].

وهو مسبوق في هذا بالفارسي [٤]، وابن جني [٥]، والهروي [٦]، وابن بابشاذ [٧]، [٧]، والجرجاني [٨]، وصدر الأفاضل [٩].

وقد احتُج لهذا المذهب بأمرين:

أحدهما: أنها تأتي لمجرد الظرفية، كما في قول الشاعر:

إِنِّيَ لأَرْجُو مُحْرِزًا أَنْ يَنْفَعَا إِيَّايَ لَمَّا صِرْتُ شَيْخًا قَلِعَا [١٠]

فقد جاءت (لمَّا) هنا لمجرد الوقت [١١]؛ إذ التقدير: حين صرت.

والآخر: أن الاسم يُوضع موضعها ويكون بمعناها، وهو الذي حسَّن حذف الفعل بعدها، وذلك قولك: (حين جئتَ جئتُ)، ولو كان معنى الحرفية باقيًا بحاله لوجب ألا يقع موقعها الاسم كما لم يقع في نحو قوله تعالى: {وَلَمَّا يَعْلَمِ اللهُ} [١٢]؛ ألا ترى أنك

---

(١) ينظر: الخصائص ٢٨٣/٢.

(٢) يعني قولهﷺ: (فلمّا فَرَغْنَا آذَنَّاهُ فأَعْطانا حَقُوَة). أخرجه البخاري في الصحيح ـ كتاب الجنائز ـ باب غسل غسل الميت ووضوئه بالماء والسدر ٣٣٥/١ ـ ٣٣٨ ح (١٢٥٣ ـ ١٢٦٣).

(٣) ينظر: العدة ٢٠٦/٢.

(٤) ينظر: الإيضاح / ٢٥٠، والمسائل المشكلة /٣١٥ ـ ٣١٦.

(٥) ينظر: الخصائص ١٦٧/٢، ١٥٨/٣.

(٦) ينظر: الأزهية / ١٩٩.

(٧) ينظر: شرح المقدمة النحوية / ١٨٨.

(٨) ينظر: المقتصد ١٠٩٢/٢.

(٩) ينظر: ترشيح العلل / ١٨٥.

(١٠) من الرجز، ولم أقف على قائله. وهو من شواهد شرح الكافية الشافية ١٦٤٤/٣، واللسان (قلع)، والمساعد ١٩٨/٣. اللغة: (قَلِعا): القِلع هو الرجل الضعيف.

(١١) شرح الكافية الشافية ١٦٤٤/٣، والمساعد ١٩٧/٣ ـ ١٩٨.

(١٢) آل عمران / ١٤٢.

لو قلت: حين يعلم الله، أو حين عَلِم الله كان محالاً؛ لأن الحرف لا يقع موقعه الاسم(١).

ونُسب إلى سيبويه (٢)، والفارسي (٣) القول بحرفيتها. واختاره المالقي (٤)، وصححه ابن مالك (٥)، وأبوحيان (٦)، والمرادي (٧). واحتج هؤلاء لمذهبهم بأمور: بأمور:

الأول: أنها تقابل (لو)، وتحقيق تقابلهما أنك تقول: (لو قام زيد قام عمرو)، ولكنه لمَّا لم يقمْ لم يقمْ؛ لأن (لو) تنفي الثاني لنفي الأول، و(لمَّا) توجب الثاني لوجوب الأول (٨).

الثاني: أن جوابها قد يقترن بـ (إذا) الفجائية، ومنه قول الله تعالى:" فَلَمَّا جَاءَهُمْ بِآيَاتِنَا إِذَا هُمْ مِنْهَا يَضْحَكُونَ"(٩)، وما بعد (إذا) الفجائية لا يعمل فيما قبلها (١٠).

الثالث: أنها تخلو من علامات الأسماء.

الرابع: أنها تُشعِر بالتعليل، والظروف لا تُشعِر بالتعليل (١١).

والرأي الأحرى بالقبول هو القول بحرفيتها؛ لأمرين: أحدهما: أن دعوى الاسمية فيها متكلفة، ولا تكلف في الحرفية. والآخر: أن كل مبني لازم للبناء يحكم عليه بالحرفية إلا إنْ دلَّت دلائل مقوية له في حيِّز الأسماء.

ومجيء (لمَّا) بمعنى (حين) لا يخرجها عن الحرفية إلى الاسمية؛ لأن من

(١) ينظر: المسائل المشكلة / ٣١٦، والمقتصد ١٠٩٢/٢ ـ ١٠٩٣.
(٢) ينظر: رصف المباني/٢٨٤، وشرح التسهيل ١٠٢/٤. ولم أقف على هذا في كتابه.
(٣) ينظر: البسيط ٢٣٨/١. ولم أقف على هذا الرأي في مؤلفاته؛ وإنما ذهب إلى القول بالاسمية كما مرّ.
(٤) ينظر: رصف المباني / ٢٨٤.
(٥) ينظر: شرح الكافية الشافية ١٦٤٤/٣، وشرح التسهيل ٤/ ١٠٢.
(٦) ينظر: الارتشاف ١٨٩٧/٤.
(٧) ينظر: الجني الداني / ٥٩٤ ـ ٥٩٥.
(٨) ينظر: البسيط ٢٣٨/١، والجني الداني / ٥٩٥.
(٩) الزخرف / ٤٧.
(١٠) ينظر: الجني الداني / ٥٩٥.
(١١) ينظر الثالث والرابع في الجني الداني / ٥٩٥.

الحروف ما يتقدر بالأسماء وهولازم الحرفية [١]. واستدلال القائلين باسميتها بقول الشاعر:

إِنِّيَ لأَرْجُو مُحْرِزاً أَنْ يَنْفَعَا إِيَّايَ لَمَّا صِرْتُ شَيْخاً قَلِعَا

لا حجة لهم فيه؛ لاحتمال أن يكون جواب (لَمَّا) محذوفًا، والتقدير: لمَّا صرت شيخًا قلِعًا حصل لي هذا الرجاء [٢].

المسألة السادسة عشرة: (عشرون) وبابه بين الجمعية وعدمها:

ذهب ابن فرحون إلى أن (عشرين) وأخواتها أسماء جموع وليست جموع سلامة، قال: "والأعداد من (العشرين) إلى (التسعين) أسماء جموع، وليست بجمع سلامة، ولكنها أُعربت إعراب جمع السلامة"[٣].

والقول بأنها ليست جموعًا هو قول جمهور النحويين، وكان لهم في التعبير عن ذلك طرائق عدة:

الأولى: الاكتفاء بالنص على انتفاء الجمعية، وهذا ما فعله المبرد[٤]، وابن مالك[٥].

الثانية: النص على أنها ليست جموعًا، وإنما هو مشتق من الأعداد، ف (عشرون) و(ثلاثون) و(أربعون) مشتق من عشرة وثلاثة وأربعة، وموضوع لأعداد مخصوصة زيد عليها الواو والنون؛ لما فيها من معنى الجمع، فكأنهم أرادوا ألا يزيلوا اللفظ، فلم يمكنهم أن يقولوا: أربع وثلاث للالتباس، فصاغوا ثلاثون وأربعون، وجعلوا إعرابه بالحروف. وهذا ما فعله الجرجاني [٦].

الثالثة: النص على أنها اسماء جموع، وليست جموعًا، وقد اختلف أصحابه .

(١) ينظر: رصف المباني /٢٨٤.
(٢) ينظر: المساعد ١٩٨/٣.
(٣) ينظر: العدة ٤٠٣/٢.
(٤) ينظر: المقتضب ٣٣١/٣ ـ ٣٣٢.
(٥) ينظر: شرح التسهيل ٨٣/١، وشرح الكافية الشافية ١٩١/١.
(٦) ينظر: المقتصد ٢٠٠/١.

أيضًا . في تعبيرهم عنه، فمنهم من اكتفى بأنها أسماء جموع، كابن هشام [١]، والأشموني [٢].

الرابعة: أنها أسماء تشبه أسماء الجموع، وهذا ما قاله الشاطبي [٣].

الخامسة: أنها أسماء مفردة، وليست بجموع، وهذا ما قاله السيوطي [٤].

السادس: أنها أسماء موضوعة لهذا العدد، وليست بجموع، وهذا ما نص عليه العكبري [٥]، وابن منظور [٦].

وقد احتج هؤلاء بأمور، منها:

الأول: أنها خاصة بمقدار معين، ولا يُعهد ذلك في الجموع [٧].

الثاني: أنها لم تستوف شروط جمع السلامة؛ لأنها تقع على غير العاقل وعلى المؤنث، وأن الزيادتين لم تلحقا اسمًا علمًا ولا صفة [٨].

الثالث: لو كان (عشرون) جمع عشرة، و(ثلاثون) جمع ثلاثة للزم إطلاق الثاني على تسعة، وألا يطلق الأول إلا على ثلاثين؛ لأن أقل الجمع ثلاثة [٩].

الرابع: أن (ثلاثين) لو كان جمع سلامة لم يخل أن يكون واحده ثلاثًا أو ثلاثة، وكلاهما لا ينبغي أن يُجمع بالواو والنون؛ لأن العدد كله مؤنث، سواء كانت فيه علامة أو لم تكن، والمؤنث لا يجمع بالواو والنون.

الخامس: أن (عشرين) لو كان جمع سلامة لعشرة لكان مفتوح العين؛ لأن جمع السلامة لا يتغير فيه الواحد.

---

(١) ينظر: أوضح المسالك ٥٢/١.
(٢) ينظر: شرحه على الألفية ١٤٨/١.
(٣) ينظر: المقاصد الشافية ١٨٢/١.
(٤) ينظر: الهمع ١٧٠/١.
(٥) ينظر: اللباب ٣٢٤/١.
(٦) ينظر: اللسان (عشر).
(٧) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٨٣/١، والهمع ١٧٠/١.
(٨) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٩١/١.
(٩) ينظر: المقتصد ١٩٩/١، واللباب ٣٢٤/١.

السادس: أن هذه الألفاظ لا تصلح أن تكون جموع تكسير؛ لأن جموع التكسير يشترط فيها أن يكون لها واحد من لفظها، وهذه الألفاظ لا واحد لها من لفظها؛ لامتناع أن يكون (ثلاثون) جمع ثلاثة، وكذلك سائر هذه العقود على حد ثلاثين في ذلك [١].

هذا مذهب القائلين بأنه ليس بجمع، وطرائقهم في التعبير عن ذلك، وفي المسألة مذاهب أخرى:

المذهب الأول: أنها جموع على سبيل التعويض. وهذا مذهب ابن جني، فقد ذكر أن مفردها مقدر، وإن لم يجر به استعمال، فكأن ثلاثين جمع ثلاث، وكأنه كان ينبغي أن تكون فيه الهاء، فعُوّض من ذلك الجمع بالواو والنون، كـ(أرض) لما سقطت منها تاء التأنيث حين عُدّ بها المؤنث [٢]. وعوملت العشرة بذلك وإن لم يكن في عشرين معنى الجمعية؛ لأن المثنى قد يعرب إعراب الجمع [٣].

المذهب الثاني: أن (عشرين) في الأصل جمع مأخوذ من أظماء الإبل. وقد حكى الأزهري [٤]، وابن منظور [٥] هذا القول عن الخليل، فذكرا أن الليث قال: قلتُ قلتُ للخليل: ما معنى العشرين؟ قال: جماعة (عِشْر)، قلت: فالعِشْر كم يكون؟ قال: تسعة، قلت: فعشرون ليس بتمام إنما هو عِشْران ويومان، قال: لمّا كان من العِشْر الثالث يومانِ جمعته بالعشرين، قلت: وإن لم يستوعب الجزء الثالث؟ قال: نعم؛ ألا ترى قول أبي حنيفة: إذا طلقها تطليقتين وعُشر تطليقة فإنه يجعلها ثلاثًا، وإنما من الطلقة الثالثة فيه جزء، فالعشرون هذا قياسُه.

(١) ينظر الرابع والخامس والسادس في: شرح الجمل لابن عصفور ٩١/١ ـ ٩٢.
(٢) ينظر: سر الصناعة ٦٢٦/٢ ـ ٦٢٧. وينظر هذا المذهب دون نسبة في شرح التسهيل لابن مالك ٨٣/١، ٨٣/١، والمقاصد الشافية ١٨٢/١.
(٣) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٨٣/١.
(٤) ينظر: التهذيب (باب العين والشين مع الراء) ٢٦١/١.
(٥) ينظر: اللسان، والتاج (عشر).

وحكى العكبري [١] عن الخليل أن عشرين جَمْع (عِشْر) من أظماء الإبل، وذلك أن العِشْر منها ثمانية؛ لأنها ترد الماء يومًا، وتتركه ثمانية، وترده اليوم العاشر، فلا يحتسب بيوميّ الورود، فتكون العشرون عشرين ونصفًا، فجُمِع على التكميل.

وتبع ابن دريد [٢] الخليل فيما حكاه عنه الأزهري، فنص على أن (عِشرين) مأخوذ من أظماء الإبل، أرادوا: عِشْرًا وعِشْرًا وبعض عِشْر ثالث، فلما جاء البعض جعلوها ثلاثة أعشار، فجمعوا (عِشرين) على فِعْلين، فقالوا: (عِشرين)، وذلك أن الإبل ترعى ستة أيام وتقرب يومين وتَرِد في اليوم التاسع وكذلك العِشر الثاني، فصار العِشْران ثمانية عشريومًا، وبقي يومان من العِشْر الثالث، فأقاموه مقام عِشْر.

ورُدّ بأنه بعيد [٣]، لا دليل عليه [٤].

المذهب الثالث: أنها جموع تكسير قد يغير لفظها، نحو: (عِشرون) بكسر أوله إعلامًا بخلافه لجمع المذكر السالم، وقد لا يغير، نحو: (ثَلاثون). وهذا مذهب ابن خروف [٥].

والذي أميل إليه هو القول بأن ألفاظ العقود أسماء جموع لا واحد لها من لفظها ولا من معناها، وليست جموعًا؛ لقوة أدلته، وسلامتها من الاعتراض عليها، وكثرة القائلين به، أما القول بأنها جموع فقد بان ضعفه، وتكلفه، ونقصانه الدليل.

المسألة السابعة عشرة: (سراويل) بين الصرف والمنع منه:

ذهب ابن فرحون إلى أن (سراويل) ممنوع من الصرف؛ لأنه جاء على صيغة

(١) ينظر: اللباب ٣٢٤/١.
(٢) ينظر: الجمهرة (باب الراء والشين مع ما بعدهما من الحروف) ٧٢٧/٢، والتاج (عشر).
(٣) ينظر: اللباب ٣٢٤/١.
(٤) ينظر: اللسان (عشر).
(٥) ينظر: شرح الجمل ٢٨٢/١.

منتهى الجموع، قال: "قوله: (فليلبسْ سَراويلَ) [١]: ...، و(سراويل) مفعول (فليلبس)، وهو لا ينصرف؛ لأنه على صيغة منتهى الجموع. وقيل: هو أعجمي، حُمِل على مُوازنِه، وقيل: جمع (سروالة) تقديرًا"[٢].

وهو مسبوق في بابن مالك؛ إذ قال في ألفيته:

ولسراويلَ بهذا الجمع شبهٌ اقتضى عمومَ المنعِ

وهذا يعني أن (سراويل) لما كانت صيغته كصيغة منتهى الجموع امتنع من الصرف لشبهه به [٣].

ونص سيبويه [٤]، والمبرد [٥]، والزجاج [٦]، وابن يعيش [٧] إلى أنه لا يصرف يصرف معرفة ولا نكرة؛ لأن أعجمي أشبه في كلام العرب ما لا ينصرف فى معرفة ولا نكرة، نحو: (قناديل) و (دنانير).

وعزي إلى المبرد [٨] أن (سراويل) عربي، وأنه جمع (سروالة) تحقيقًا، ومنه ومنه قول الشاعر:

عليه من اللُّؤْمِ سِرْوَالة فليسَ يَرِقُّ لِمُسْتَضْعَفٍ [٩]

وهذا القول ليس للمبرد؛ لأنه ذهب إلى ما ذهب إليه سيبويه، كما مرّ. وما نسب إليه إنما هو لبعض العرب حكاه عنهم فى قوله:" ومن العرب من يراها جمعًا واحدها (سروالة) وينشدون:

---

(١) يعني: قوله ﷺ : "وَمَنْ لَمْ يَجِدْ إِزَارًا فَلْيَلْبَسْ سَرَاوِيلَ". وقد أخرجه مسلم في الصحيح ـ كتاب الحج ـ باب ما يباح للمحرم بحج أو عمرة وما لا يباح وبيان تحريم الطيب عليه ٣/٤ ح (٢٨٥٤).
(٢) ينظر: العدة ٤٧٢/٢.
(٣) ينظر: الكتاب ٢٢٩/٣.
(٤) ينظر: شرح ابن عقيل ١٢٨/٣.
(٥) ينظر: المقتضب ٣٢٦/٣.
(٦) ينظر: ما ينصرف وما لا ينصرف/ ٤٦.
(٧) ينظر: شرح المفصل ٦٤/١.
(٨) ينظر: شرح المفصل ٦٤/١.
(٩) البيت من المتقارب، ولم أقف على قائله. وهو من شواهد المقتصب ٣٤٦/٣، وشرح المفصل ٦٤/١ برواية (لمستعطف)، وشرح الجمل لابن عصفور ٢١٧/٢، وشرح الكافية الشافية ١٥٠١/٣.

عليه من اللُّؤْمِ سِرْوَالةٌ فليسَ يَرِقُّ لِمُسْتَضْعَفٍ"[١]

ورُدّ على من ادعى أن (سراويل) جمع (سروالة) فى البيت بأن (سروالة) ليست مفردًا لـ (سراويل) بل هى لغة فيها؛ لأنهما بمعنى واحد؛ يؤيد ذلك أن الشاعر لو كان يريد بـ(سروالة) الإفراد في البيت لكان المعنى ضعيفًا، فالشاعر يريد الهجاء، ووصف المهجوّ بأن عليه قطعًا من اللؤم تغطى كل جسده أولى من وصفه بأن عليه قطعة واحدة تغطى بعض جسمه [٢].

ووسم ابن الناظم هذا البيت بأنه مصنوع لا حجة فيه [٣]، ووسمه المرادي بأنه شاذ لا حجة فيه [٤].

وحكي عن بعض النحويين [٥] أن (سراويل) عربي، وهو ليس بجمع تحقيقًا؛ لأنه لأنه اسم جنس يطلق على الواحد والكثير، لكنه جمع (سروالة) تقديرًا وفرضًا، ثم نُقل اسم الجنس وأطلق على هذه الآلة المفردة.

ورُدّ بأن النقل خاص بالأعلام بعيد فى أسماء الأجناس [٦].

ونُسب إلى بعض النحويين أنه مُنع من الصرف؛ لأنه اجتمع فيه العجمة والتأنيث والطول، فجرت هذه الأمور الثلاثة مجرى العلتين. ورُدَّ بأن التأنيث والعجمة لا يعتد بهما مع النكريّة [٧].

وإذا كان هؤلاء قد ذهبوا إلى منعها من الصرف، فقد ذكر ابن الحاجب أن "من العرب من يقول: هو أعجمى منصرف"[٨]. وقد أنكر ابن مالك عليه نقله عن العرب

(١) ينظر: المقتضب ٣٤٥/٣ ـ ٣٤٦.
(٢) ينظر: شرح المفصل ٦٤/١.
(٣) ينظر: شرح الألفية /٤٦١.
(٤) ينظر: توضيح المقاصد ١٢٠١/٤.
(٥) ينظر: الفوائد الضيائية ٢٣٤/١.
(٦) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ١٤٢/١.
(٧) ينظر: المقتصد ٢/ ١٠٠٤ ـ ١٠٠٥.
(٨) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ١٤٣/١.

العرب صرف (سراويل) قاطعًا بأنه لا يجوز فيها سوى المنع قولاً واحدًا [١]. ورُدَّ [٢] كلام ابن مالك بأن ابن الحاجب فى هذا ناقل، ومن نقل حجة على من لم ينقل. وذكر الجامي [٣] أن صرف (سراويل) لا إشكال فيه؛ لعدم تحقق الجمعية تحقيقًا لأن لأن الأصل فى الأسماء الصرف، وحُكي أن أبا الحسن قال: إن من العرب من يصرف (سراويل) لكونه مفردًا. ونص الرضي [٤] على إمكان توارد الصرف والمنع فى (سراويل)؛ لأنه ينبغي تقدير الجمع فيه مطلقًا صرف أو لم يصرف، وذلك لاختصاص هذا الوزن بالجمع فمن لم يصرف نظر إلى المقدر، ومن صرف نظر إلى زواله بوقوعه على الواحد.

هذا، وقد نُسِبَ إلى سيبويه أنه يقول بانصرافه [٥] أيضًا نظرًا إلى قوله: عُرِّبَ كما عُرِّبَ (الآجر) [٦]. ورَدَّ الجامى [٧] هذه النسبة، وذكر أنها غلط ممن نسبها إليه إليه لعدم فهمه ما أراده سيبويه؛ لأن تشبيه سيبويه له (بالآجر) إنما كان لأجل التعريف فقط، لا لكونه منصرفًا مثله بدليل أنه قال بعد ذلك:" إلا أنه أشبه من كلامهم ما لا ينصرف"[٨].

والرأي الذي أميل إليه أن الأكثر فى (سراويل) المنع من الصرف كما هو مذهب سيبويه وأكثر النحويين، ولا نغفل أن صرفه قد نقل عن العرب، فنقله حجة على من ينكر الصرف فيها كابن مالك.

المسألة الثامنة عشرة: تعريف (أمس) إذا استعمل ظرفًا:

ذهب ابن فرحون إلى أن (أمس) معرف بنية الألف واللام، قال: "ومتى عُرّف

(١) ينظر: توضيح المقاصد ١٢٠١/٤.
(٢) ينظر: التصريح ٢١٢/٢.
(٣) ينظر: الفوائد الضيائية ١٣٢/١.
(٤) ينظر: شرح الكافية ا/ ١٦٢.
(٥) ينظر: الفوائد الضيائية ١٣١/١.
(٦) ينظر: الكتاب ٢٢٩/٣.
(٧) ينظر: الفوائد الضيائية ١٣٢/١.
(٨) ينظر: الكتاب ٢٢٩/٣.

(أمس) بالألف واللام أو بالإضافة أُعرب، تقول: (ذهب الأمس)، و(كرهت الأمس)، و(كان أمسنا طيبًا). وإن كانت بغير لام ولا إضافة بُنيَت؛ لتضمنها الألف واللام، ولم تُبْن على السكون؛ لأن قبل آخرها ساكن، فكُسرت لالتقاء الساكنين"[١].

وهو مسبوق في هذا بالخليل [٢]، والزمخشري [٣]، ابن يعيش [٤]. وتبعهم السيوطي [٥].

وإنما حذفت اللام من (أمس) دون (الآن) وهما سواء في التعريف والظرفية؛ لأن (أمس) واضح الأمر؛ إذ يطلق على اليوم السابق ليومك من أوله إلى آخره، فأغنى الوضوح عن لام التعريف بخلاف (الآن)، فهو من ألطف ما يدرك؛ لأنه حد فاصل بين الزمانيين الماضي والمستقبل [٦].

ولم يسلم هذا المذهب من الاعتراض، فقد ضعّف سيبويه قول الخليل، مستدلاً بقول العرب: (ذهب أمس بما فيه)، قال:" ولا يقوى قول الخليل في (أمس)؛ لأنك تقول: (ذهب أمس بما فيه)" [٧].

ونسب هذا إلى الكسائي وغيره القول بأنه علم منقول عن فعل الأمر، فهو حينئذ معرف بالعلمية [٨].

وذهب السهيلي [٩] إلى مثل قول الكسائي، فيرى أن (أمس) اسم علم جاء بلفظ بلفظ الأمر، لكن العلمية عنده علمّية جنس كعلمية (أسامة) و(ثعالة).

وقد عزى السيوطي إليه أنه يرى أن (أمس) معرف بالإضافة كتعريف جمع

(١) ينظر: العدة ٤٩٦/٢.
(٢) ينظر: الكتاب ١٦٢/٢ ـ ١٦٣.
(٣) ينظر: المفصل /٢١٦.
(٤) ينظر: شرح المفصل ٤ /١٠٦.
(٥) ينظر: الهمع ١٨/٢.
(٦) ينظر: شرح المفصل ٣/ ٤٦.
(٧) ينظر: الكتاب ١٦٤/٢.
(٨) ينظر: الارتشاف ١٤٢٧/٣ ـ١٤٢٨، والهمع ١٨٨/٢.
(٩) ينظر: النتائج /١١٤ ـ ١١٥، والارتشاف ١٤٢٨/٣.

[١]. ولعل السيوطي أخذ بظاهر قول أبى حيان؛ إذ قال بعد حكايته لرأى الكسائي: " وقريب من هذا قول السهيلي، قال: من كسَرَ (أمس) في كل حال، فإنما سُمّى بالفعل وفيه ضمير محكي" [٢]. فقد ذكر أبو حيان أن السهيلي قال: " وفيه ضمير محكي "، ففهم منه السيوطي أنه معرف بالإضافة عند السهيليّ. ومما يقوي ذلك أن أحدًا من النحويين لم ينسب إلى السهيلي هذا القول سوى السيوطي.

والذي أميل إليه هو القول بالعلمية، وأن كثرة الاستعمال جعلته اسمًا لليوم الذي قبل يومك.

المسألة التاسعة عشرة: إعراب الاسم المرفوع بعد (مذ) و(منذ):

جوّز ابن فرحون في إعراب الاسم المرفوع الذي يلي (مذ) وجهين: أحدهما: أن يعرب مبتدأ خبره (مذ)، والآخر: أن يعرب خبرًا، والمبتدأ (مذ)، قال: "فإذا رفعت (اليومان) جاز لك في إعرابه وجهان، أحدهما: الابتداء والخبر في الظرف. والثاني: أن يكون الخبر الاسم، والمبتدأ (مذ). فإذا قلت: (مذ يومان)، معناه: "أمَدُ ذلك يومان". وإذا قلت: (مذ يومُ الجمعة)، فمعناه: (أوّل ذلك يوم الجمعة) [٣].

هذا هو مذهب ابن فرحون، وفي المسألة مذاهب أخرى:

المذهب الأول: أن (مذ) مبتدأ والاسم المرفوع بعده خبر. وهو مذهب المبرد [٤]، [٤]، والفارسي [٥]، وابن خروف [٦]، وابن يعيش [٧]، وابن عصفور [٨].

ونسب إلى الأخفش [٩]، والبصريين [١٠]. وليس هذا لجميعهم [١١]، وإنما هو

(١) ينظر: الهمع ١٨٨/٢.
(٢) ينظر: الارتشاف ١٤٢٨/٣.
(٣) ينظر: العدة ١٢٥/٣.
(٤) ينظر: المقتضب ٣ /٣٠، والارتشاف ٣ / ١٤١٨.
(٥) ينظر: الإيضاح / ٢٠٧ ـ ٢٠٨.
(٦) ينظر: شرح الجمل ٢ / ٦٦١.
(٧) ينظر: شرح المفصل ٨ / ٤٦.
(٨) ينظر: شرح الجمل ٢ / ١٥٧.
(٩) ينظر: مجالس العلماء / ٥٣.
(١٠) ينظر: الإنصاف ١ / ٣٨٢، وشرح المفصل ٨ / ٤٦.
(١١) ينظر: الجني الداني / ٥٠٢.

لجمهورهم [١].

وقد استدل هؤلاء لمذهبهم بأن (مذ) تقدر بالأمد؛ ألا ترى أن التقدير في قولك: (ما رأيته مذ يومان)، أي: أمد انقطاع الرؤية يومان، والأمد في موضع رفع بالابتداء، فكذلك ما قام مقامه، وإذا ثبت أنها مرفوعة بالابتداء وجب أن يكون ما بعدها خبرًا عنها [٢].

المذهب الثاني: أن (مذ) ظرف، وهو في موضع الخبر والمرفوع بعده مبتدأ، والتقدير: بيني وبين لقائه يومان [٣]. ونُسب هذا إلى سيبويه [٤]، والأخفش [٥]، وطائفة من البصريين [٦]. وهو مذهب ابن جني [٧]، والزجاجي [٨].

واحتج هؤلاء لمذهبهم بأن معنى (مذ) . هنا . معنى الظرف، فإذا قلت: (ما رأيته مذ يومان)، كان المعنى: بيني وبين لقائه يومان، فكما أن الظرف خبر فكذلك ما كان في معناه [٩].

ورُدّ بأن هذا التقدير غير مطرد، فإذا قلت يوم الأحد: (ما رأيته مذ يوم الجمعة) لم يصح أن يقال: بيني وبين رؤيته يوم الجمعة [١٠]؛ لأن المدة أطول من ذلك.

ونظرًا لذلك وسمه ابن هشام [١١] والسيوطي [١٢] بالتعسف.

---

(١) ينظر: شرح الكافية للرضي ٤ / ١٥٤.
(٢) ينظر: الإنصاف ١ /٣٩١، وشرح المفصل ٨ / ٤٦.
(٣) ينظر: الجنى الداني / ٥٠٢.
(٤) ينظر: الارتشاف ٣ / ١٤١٩، فقد حكى أبو حيان أن ابن هشام اللخمي يرى أنه مذهب سيبويه. ولم أقف عليه في كتاب سيبويه.
(٥) ينظر: الارتشاف ٣/ ١٤١٩، والجنى الداني / ٥٠٢. وقد نُسب إليه قول آخر، كما مر. ولعل الأخفش قال قال بالوجهين، أو قال بأحدهما، ثم ظهر له الآخر، فقال به. ولم أقف له على نص له في ذلك.
(٦) ينظر: الجنى الداني / ٥٠٢، والمساعد ١ / ٥١٥.
(٧) ينظر: اللمع / ١٦٠.
(٨) ينظر: الجمل/١٤٠.
(٩) ينظر: شرح المفصل ٨ / ٤٦.
(١٠) ينظر: المساعد ١ /٥١٥.
(١١) ينظر: المغني ٤ / ٢٤٨.
(١٢) ينظر: الهمع ٢ / ٢٢٦.

المذهب الثالث: أن الاسم المرفوع بعدها فاعل حُذِف فعله، والتقدير: مذ مضى يومان، أو مذ كان يومان. وقد حكي هذا عن الكسائي [١]، وأكثر الكوفيين [٢]، وابن وابن مضاء [٣]. وصححه ابن مالك؛ لأن فيه إجراء (مذ) في الاسمية على طريقة واحدة مع صحة المعنى، فهو أولى من اختلاف الاستعمال، وفيه تخلُّص من ابتداء نكرة بلا مسوغ إن ادُّعي التنكير، ومن تعريف غير معتاد إن ادُّعي التعريف، وفيه . أيضًا . تخلُّص من جعل جملتين في حكم جملة واحدة من غير رابط ظاهر ولا مقدر [٤].

المذهب الرابع: أن الاسم المرفوع الواقع بعد (مذ) يعرب خبرًا لمبتدأ محذوف. وقد نُسب هذا القول إلى الفراء [٥]، وبعض الكوفيين [٦].

والذي أميل إليه أن الاسم المرفوع بعدها فاعل حُذِف فعله، والتقدير: مذ مضى يومان، أو مذ كان يومان؛ لأن حذف الفعل . وإن كان على غير القياس . كثير في كلامهم [٧] .

المسألة العشرون: معنى (لعل):

ذهب ابن فرحون إلى أن (لعل) تأتي لمعانٍ أربعة، هي: التوقع، والشك، والاستفهام، ومعنى (كي)، قال: "ولها أربع مواضع:

١ – تكون للتوقّع لأمر ترجوه أو تخافه، نحو قولك: (لعلّ زيدًا يأتينا)، و(لعلّ العدو يدركنا)، ولا تدل على قطع أنه يكون ولا يكون.

٢ – وتكون شكًّا بمعنى (عسى)، كقولك: (لعل زيدًا في الدار)، و(لعل زيدًا أن يقوم)، وهي . هنا . بهذا المعنى، إلا أن ذلك كان يقينًا ببركته ﷺ .

(١) ينظر: شرح الجمل ٢ / ١٥٧.
(٢) ينظر: الهمع ٢٢٥/١.
(٣) ينظر: الارتشاف ٣ / ١٤١٨، والهمع ٢ /٢٢٥.
(٤) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢١٧.
(٥) ينظر: الإنصاف ١ / ٣٨٢، وشرح المفصل ٨ / ٤٦. ولم أقف عليه فيما أتيح لي من مؤلفات الفراء.
(٦) ينظر: الارتشاف ٣ / ١٤١٨، والجنى الداني / ٥٠٢.
(٧) ينظر: المغنى ٧٢٦/٢ – ٧٢٧.

٣ – وتكون استفهامًا، نحو قولك للرجل: (لعلك تشتمني)، تريد: (هل تشتمني؟

٤ – وتكون بمعنى (كي)، كقولك: (زرني لعلي أنفعك). قال الله تعالى[١]: "وَتُوبُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهَ الْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ"[٢].

وقد نصّت كتب النحو أن (لعل) تأتى لمعانٍ عدة، وإليك بيان تلك المعاني، ومن قال بها:

الأول: الترجي، والإشفاق: ذهب البصريون [٣] إلى أنها لا تخرج في دلالتها عن هذين المعنيين. وعبر سيبويه عن ذلك بالطمع والإشفاق [٤]. والفرق بين الترجى الترجى والإشفاق أن الترجي يكون في المحبوب نحو: (لعل الله يرحمنا)، و(لعل الله يغفر لنا)، والإشفاق يكون في المكروه نحو: (لعل العدو يدركنا)، و(لعل زيدًا يشتمني) [٥].

الثاني: الشك: وقد حكي هذا عن الفراء [٦]، والطوال [٧]، وأكثر الكوفيين [٨]. وأثبته الزجاجى [٩]، وجعل منه: (لعل زيدًا يقوم). وقال به الهروي [١٠].

الثالث: التعليل: أثبته الكسائي [١١]، وقطرب [١٢]. وقال به الأخفش [١٣]، وجعل منه قوله تعالى: {فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَّيِّنًا لَّعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى} (١٤). وتبعهم في ذلك

(١) النور/٣١.
(٢) ينظر: العدة ١٣٧/٣ ـ ١٣٨.
(٣) ينظر: الارتشاف ٢٢٤٠/٣، والهمع ٤٨٨/١.
(٤) ينظر: الكتاب ٢٣٣/٤.
(٥) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٤٥٢/١، والبحر المحيط ٩٦/٦.
(٦) ينظر: الارتشاف ٢٢٤٠/٣، والجني الداني / ٥٨١. ولم أقف عليه فيما أتيح لي من مؤلفاته.
(٧) ينظر: الارتشاف ٢٢٤٠/٣، والجني الداني/ ٥٨١.
(٨) ينظر: الهمع ٤٨٨/١.
(٩) ينظر: حروف المعاني / ٣٠.
(١٠) ينظر: الأزهية / ٢١٧.
(١١) ينظر: الجني الداني / ٥٨٠، والمعنى ٥٢٥/٣، والتصريح ٢١٣/١.
(١٢) ينظر: شرح الكافية للرضى ٩١/٦، والبحر المحيط ٢٣١/١.
(١٣) ينظر: معاني القرآن ٤٤٥/٢، شرح التسهيل ٧/٢ ـ٨.
(١٤) طه / ٤٤.

ثعلب [١]، وابن كيسان [٢]، والفارسي [٣]، والهروي [٤] وابن يعيش [٥]، وابن مالك[٦]. مالك[٦].

ورد البصريون هذا المعنى إلى الترجي والإشفاق [٧]. فالمعنى في قوله تعالى: {لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى}: اذهبا على رجائكما ذلك من فرعون [٨].

الرابع: الاستفهام: نُسب إلى بعض الكوفيين [٩] القول به. وأثبته الزجاجي [١٠]، وابن مالك [١١]. واحتجوا لذلك بأدلة منها: قوله تعالى: {وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى}[١٢]، والتقدير: ما يدريك أيزكى؟ والمعنى: لا تدري جواب أيزكى؟ [١٣]. ونفى البصريون هذا المعنى، وردوا ما جاء ظاهره ذلك إلى الترجي والإشفاق، فقوله تعالى: {وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى} محمول عندهم على الترجي. وإنما كان الأمر كذلك عندهم؛ لأن حمل (لعل) على أصلها ممكن، ولا يحمل الشيء على غير أصله إلا ضرورة [١٤].

الخامس: النهي: أثبته ابن عطية [١٥]، والقرطبي في معرض حديثه عن قوله تعالى: {فَلَعَلَّكَ بَاخِعٌ نَّفْسَكَ عَلَى آثَارِهِمْ} [١٦]، وجعل المعنى: لا تفعل [١٧]. وحكاه

(١) ينظر: اللسان (علل).
(٢) ينظر: البحر المحيط ٢٣١/١.
(٣) ينظر: شرح الكافية للرضى ٩١/٦. ولم أقف على هذا الرأي فيما أتيح لي من مؤلفات الفارسي.
(٤) ينظر: الأزهية / ٢١٨.
(٥) ينظر: شرح المفصل ٨٦/٨.
(٦) ينظر: شرح التسهيل ٧/٢.
(٧) ينظر: الكتاب ٣٣١/١، والارتشاف ٢٢٤٠/٣.
(٨) ينظر: الكتاب ٣٣١/١.
(٩) ينظر: البحر المحيط ٩٦/٦، ٢٣١/١.
(١٠) ينظر: حروف المعاني / ٣٠.
(١١) ينظر: شرح التسهيل ٨/٢.
(١٢) عبس / ٣.
(١٣) ينظر: التصريح ٢١٣/١.
(١٤) ينظر: ائتلاف النصرة / ١٥٨.
(١٥) ينظر: المحرر الوجيز ٥١٦/٣.
(١٦) الكهف / ٦.
(١٧) ينظر: الجامع لأحكام القرآن ٣٩٦٥/٥.

أبو حيان [١] عن أبي هلال العسكري.

وحُمِلت (لعل) في الآية السابقة على معنى الإشفاق، والتقدير: أشفق على نفسك أن تقتلها حسرة على ما فاتك من إسلام قومك [٢].

السادس: الظن: زاده ابن الأنباري، وجعل منه قولك: (لعلي أحج العام)، والمعنى عنده: أظنني سأحج [٣]. وتبعه في ذلك ابن منظور، مستدلاً بقول الشاعر:

وبُدّلتُ قرحًا داميًا بعدَ صحّة لعل منايانا تَبدَّلنَ أبؤسا [٤]

وجعل معناه: أظن منايانا تبدلن أبؤسًا [٥].

السابع: التمني: ذكره الزمخشري [٦]، والجزولي [٧]، وخرَّجا عليه قراءة {فَأَطَّلِعَ} {فَأَطَّلِعَ} [٨] بالنصب، فمن قرأ به لمح في (لعل) معنى التمني. وإنما احتيج إلى هذا التأويل في القراءة؛ لأن الترجي ليس له جواب منصوب عند البصريين [٩]. وتبعهما في ذلك ابن مالك [١٠]، وجعل منه حديث: " فإنَّ أحدَكم إذا صلّى وهو ناعسٌ لا يدري لعلّه يستغفرُ فيسبَّ نفسَهُ" [١١]؛ لاقتضاء (لعل) جوابًا منصوبًا مثل (ليت).

الثامن: التشبيه: أثبته ابن عباس [١٢] في قوله تعالى: {لَعَلَّكُمْ تَخْلُدُونَ} [١٣]،

---

(١) ينظر: البحر المحيط ٩٦/٦، ولم أقف على فيما أتيح لي من مؤلفات أبى هلال.
(٢) ينظر: الارتشاف ٢٢٤٠/٣.
(٣) ينظر: تهذيب اللغة ٧٩/١. ولم أقف عليه فيما أتيح لي من مؤلفات ابن الأنباري.
(٤) عجز بيت من الطويل، وهو لامرئ القيس في ديوانه / ٨٧ برواية:
وبُدّلتُ قرحًا داميًا بعدَ صحّة فَيَالكَ من نُعْمَى تَحَوَّلْنَ أَبْؤُسا.
وينظر: اللسان (علل).
(٥) ينظر: اللسان (علل).
(٦) ينظر المفصل / ٣٠٣، والمغنى ٥٢٧/٣.
(٧) المقدمة الجزولية / ١٢٠.
(٨) نسبت هذه القراءة إلى عاصم والأعرج في المحرر الوجيز ٦٢٧/٤.
(٩) ينظر: الجني الداني / ٥٨١.
(١٠) ينظر: شواهد التوضيح والتصحيح/ ١٥٠
(١١) أخرجه البخاري في الصحيح ـ كتاب الوضوء ـ باب الوضوء من النوم ١/ ٨٧ ح ٢٠٩.
(١٢) ينظر: فتح الباري ٤٩٧/٨.
(١٣) الشعراء / ١٢٩.

فالمعنى: كأنكم تخلدون. ولعل مما يدعم هذا قراءة: {كأنّكُم تخلُدُونَ} [١]، و{كأنَّكُم خَالَدُونَ} [٢].

وإذا كانت هاتان القراءتان تقويان القول بالتشبيه في الآية فإن أبا حيان يرى أن الظاهر في الآية أن (لعل) على بابها من الرجاء [٣].

التاسع: **تحقيق مضمون الجملة بعدها:** نسبه الرضي [٤] إلى بعض النحويين، لكنه ردّه لعدم اطرداه في نحو قوله تعالى: {لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى}؛ إذ لم يحصل من فرعون تذكر.

تلك معاني (لعل) التي ذكرها العلماء، والبصريون يرون أنها لا تخرج في دلالتها عن الترجي والإشفاق. أما ابن فرحون فقد أجاز أن تأتي للشك متابعًا الفراء والطوال، وحذا حذو الكسائي وقطرب في تجويز مجيئها للتعليل، وتابع بعض الكوفيين في مجيئها للاستفهام. والذي أميل إليه أنها وضعت للترجي والإشفاق، لكنها قد تفيد معه معنى آخر يفهم من السياق ومقتضى الحال، ولا يفهم من كلمة (لعل) وحدها.

المسألة الحادية والعشرون: إعراب الاسم بعد (لو) في نحو: (فالتَمِسْ وَلَوْ خَاتَمًا) [٥]:

قال ابن فرحون: "قوله: (فالتَمِسْ وَلَوْ خَاتَمًا): (لو) في هذا الموضع وأمثاله شرطية بمعنى (إنْ)، و(خاتمًا) خبر (كان) مقدرة، أي: ولو كان الملتمَسُ خاتمًا. ويُروى بالرّفع [٦]، أي: ولو حَضَر خاتم. و(من حديد) يتعلّق بصفة لـ (خاتم).

(١) حُكيت هذه القراءة عن أُبَيّ في المحرر الوجيز ٨٦/٤، وروح المعاني ١١٠/١٩.
(٢) حكاها قتادة عن بعض القراء. ينظر: الجامع لأحكام القرآن ٤٨٤٠/٦.
(٣) ينظر: البحر المحيط ٣١/٧.
(٤) ينظر: شرح الكافية ٩١/٦.
(٥) أخرجه البخاري في الصحيح ـ كتاب النكاح ـ باب السلطان ولي ١٩٧٣/٥ ح (٤٨٤٢).
(٦) أخرجه البخاري في الصحيح كتاب النكاح باب تزويج المعسر الذي معه القرآن والإسلام ١٩٥٦/٥ ح (٤٧٩٩).

وحذفُ (كان) بعد (لو) كثير، تقول: (ائتني بتمر ولو حشفًا)"[١].

والملاحظ أنه أورد روايتين للحديث: الأولى: رواية النصب، وهي: (فالتمس ولو خاتمًا من حديد)، ونص على أن (خاتمًا) منصوب على أنه خبر (كان) المقدرة مع اسمها، أي: ولو كان الملتمَس خاتمًا. والأخرى: رواية الرفع، وهي: (فالتمس ولو خاتمٌ من حديد)، ونص على أن الاسم المرفوع فاعل لفعل مقدر، أي: ولو حضر خاتم.

أما تخريجه لرواية النصب فهو مسبوق فيه بابن مالك [٢]، وابن هشام [٣]. وإنما ذهبوا إلى هذا بناء على جواز حذف (كان) مع اسمها بعد (لو) الشرطية. والعلة في جواز هذا الحذف أن (لو) الشرطية أمُّ الأدوات غير الجازمة، كما أن (كان) أمٌّ بابها، وهم يتوسعون في الأمهات ما لم يتوسعوا في غيرها [٤].

وقد ورد هذا الحذف في فصيح كلام العرب شعرًا ونثرًا، أما الشعر فمنه قول الشاعر:

لا يأمنُ الدهرَ ذو بغيٍ ولو مَلِكاً جنودُهُ ضاقَ عنها السهلُ والجبلُ [٥]

والتقدير: ولو كان ذو البغي ملكًا [٦]، أو ولو كان صاحب البغي ملكًا [٧] أو ولو ولو كان الباغي ملكًا [٨].

وأما النثر فمنه ما مثل به سيبويه: (ألا طعام ولو تمرًا)، و(ائتني بدابة ولو

(١) ينظر: العدة ٢٠٢/٣.
(٢) ينظر: شرح الكافية الشافية ٤١٧/١.
(٣) ينظر: أوضح المسالك ٢٦٠/١ ـ ٢٦٢.
(٤) ينظر: حاشية الصبان ٣٨١/١.
(٥) البيت من البسيط، ولم أقف على قائله. وهو من شواهد شرح التسهيل ٣٦٣/١، وشرح ابن الناظم /١٠١، /١٠١، وتوضيح المقاصد ٥٠٢/١، والمساعد ٢٧١/١، والهمع ٤٤١/١.
(٦) ينظر: المساعد ٢٧١/١.
(٧) ينظر: التصريح ١٩٤/١.
(٨) ينظر: توضيح المقاصد ٥٠٣/١.

حمارًا)، و(ادفع الشر ولو إصبعًا)، فالتقدير: ولو كان تمرًا، ولو كان حمارًا، ولو كان إصبعًا [١].

وذهب مجد الدين ابن الأثير إلى أنه منصوب على المفعولية للفعل (التمس)[٢].

(التمس)[٢].

وأما توجيه ابن فرحون لرواية الرفع فهو مسبوق فيه بالنووي [٣]. وذهب ابن الأثير إلى أن الاسم المرفوع خبر لـ (أنّ) المحذوفة مع اسمها، والتقدير: ولو أن الملتمس خاتم من حديد [٤].

والرأي الأحرى بالقبول هو الرأي القائل بأن الاسم المنصوب بعد (لو) يكون خبرًا لـ (كان) المحذوفة مع اسمها؛ لأنه . وإن كان معتمدًا على التقدير . فهو قول الأكثرين وتتحمله جميع الأمثلة. وأما قول ابن الأثير بأنه مفعول للفعل (التمس) فإنه وإن صح في هذا الحديث لكون ما بعد (لو) صالحًا لأن يكون معمولاً لما قبلها، فكيف يتأتى فيما لا يصلح لأن يكون ما بعدها معمولاً لما قبلها نحو: (ألا طعام ولو تمرًا)، و(ائتني بدابة ولو حمارًا)، وغير ذلك. وأما رفع الاسم بعد (لو) فالأولى جعله فاعلاً لفعل محذوف، وأما ما ذهب إليه ابن الأثير فيضعفه أن أحدًا لم يقل به غيره . فيما أتيح لي . فحذف (أنّ) واسمها بعيد لم يرد في كلام العرب بخلاف حذف الفعل.

المسألة الثانية والعشرون: اقتران خبر (لعل) بـ (أنْ):

جوّز ابن فرحون دخول (أن) في خبر (لعل) في معرض حديثه عن قول النبي ﷺ : "فَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَنْ يَكُونَ أَبْلَغَ مِنْ بَعْضٍ، فَأَحْسِبُ أَنَّهُ صَادِقٌ"[٥]، فقال: "و(لعلَّ) "و(لعلَّ) من أخوات (إن)، ...، و(بعضكم) . هنا . اسمها، و(أن يكون) في محل

(١) ينظر: الكتاب ٢٦٩/١ ـ ٢٧٠.
(٢) ينظر: الشافي ٤٣١/٤.
(٣) ينظر: المنهاج ٢١٣/٩.
(٤) ينظر: الشافي ٤٣١/٤.
(٥) أخرجه مسلم في الصحيح ـ كتاب الأقضية ـ باب بيان أن حكم الحاكم لا يغير الباطن ٣٧١/١٢ – ٣٧٣ ح ح (١٧١٣).

خبرها. فإن قلت: كيف يكون خبر (لعل) (أنْ) المصدرية، والمصدر لا يكون خبرا عن الجُثّة؟ فالجواب: أنّ (أنْ) وصلتها في حكم جملة؛ لاشتمالها على مسند ومسند إليه، ولذلك سدّت مسدّ مطلوبي (حسب) و(عسى) في نحو قوله تعالى: {أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ} (١)، وقوله: {وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا} (٢)...، ومثل هذا قوله ﷺ في حديث الجريدتين: "لَعَلَّهُ أَنْ يُخَفَّفُ عَنْهُمَا(٣)"(٤).

ولما كانت (لعل) تأتي للدلالة على معني الطمع والإشفاق، وكذلك (عسى) (٥) فقد علل النحويون دخول (أن) في خبر (لعل) بالحمل على (عسى) (٦).

وقد قصر سيبويه (٧)، وابن السراج (٨)، والزمخشري (٩)، وغيرهم (١٠) هذا الاستعمال على الشعر.

والمتتبع لكلام العرب شعرًا ونثرًا واستعمالات المتأخرين يجد هذه الاستعمال ورد كثيرًا.

أما وروده في الشعر فمنه قول الشاعر:

لعلّكَ يومًا أنْ تُلِمَّ مُلِمَة عليكَ من اللائي يَدَعْنَكَ أجْدَعَا (١١)

وقول الآخر:

تَتَبّعْ خَبايا الأرضِ وادْعُ مَلِيكَها لعلَّكَ يومًا أن تُجابَ وتُرْزَقا (١٢)

وتلك الكثرة لو قورنت بالتجرد لكانت قليلة قطعًا (١)، لكنها جعلت أبا حيان يجيز

(١) البقرة/ ٢١٤.
(٢) البقرة/٢١٦.
(٣) أخرجه البخاري في الصحيح ـ كتاب الوضوء ـ باب من الكبائر ألا يستتر من بوله ٨٨/١ ح (٢١٣).
(٤) ينظر: العدة ٤٠٩/٣.
(٥) ينظر الكتاب ٢٣٣/٤، والمرتجل /١٢٨.
(٦) ينظر: الكتاب ١٦٠/٣، والأصول ٢٠٧/٢.
(٧) ينظر: الكتاب ١٦٠/٣، والخزانة ٩/ ٣٤٨.
(٨) ينظر: الأصول ٢٠٧/٢.
(٩) ينظر: المفصل / ٣٠٣.
(١٠) منهم ابن خروف في شرح الجمل ٨٤٢/٢، والألوسي في ضرائر الشعر/١٦٧.
(١١) البيت من الطويل لمتمم بن نويرة في شرح الكافية الشافية ٤٦٤/١، والخزانة ٣٤٦/٥. وجاء بلا نسبة في المقتضب ٧٤/٣، والمفصل /٣٠٣.
(١٢) البيت من الطويل، وهو بيت جاهلي لا يعرف قائله. ينظر: النهاية ٣/٢، واللسان (خبأ).

يجيز القياس عليه [٢].

ولم يعدم هذا الاستعمال ما يؤيده من النثر غير ما مر في كلام ابن فرحون . فقد احتج ابن عصفور[٣] بقوله ﷺ:" لعلّ أحدَكم أنْ يكونَ ألحنَ بحُجّته من الآخر" [٤] . وبقول العرب: (لعل زيدًا أن يقوم) [٥]. واحتج ابن مالك [٦] بقوله ﷺ [٧] : "لعلك أن تُخلَّفَ فيُنتفَعَ بك أقوامٌ ويُضرَّ بك آخرون " [٨] .

وورد كذلك في كلام المتأخرين في كتبهم، وفي أقوال الحكماء، أما وروده في كلام المتأخرين فمنه قول الخطيب التبريزي في شرحه على المفضليات: (فلعل الله أن يأتيك بخير وسعة من المال)، و(لعل الله أن يأتيك بخصب) [٩]. وأما وروده في كلام الحكماء فمنه ما حكاه الألوسي عن أحدهم؛ إذ قال: (لعلك أن تنجو) [١٠].

وقد أورد النحاة تأويلات عدة في قول الشاعر:

لعلّكَ يومًا أنْ تُلِمَّ مُلِمَة عليكَ من اللائي يَدَعْنَكَ أجْدَعَا

لأن (أنْ) لو قدرت مع الفعل بمصدر وقع الإخبار بالحدث عن الجثة، فجعلوا ذلك على سبيل الاتساع [١١]، أو على تقدير مضاف، والمعنى: لعلك صاحب إلمام ملمة [١٢]، أو خبر، والمعني: لعلك تهلك لأن تلم [١٣]، أو جار، والمعنى: أرجوك

(١) ينظر: الخزانة ٣٤٥/٥.
(٢) ينظر: الارتشاف ١٢٨٣/٣.
(٣) ينظر: شرح الجمل له ٢٨٩/٢.
(٤) أخرجه مسلم في الصحيح ـ كتاب الأقضية ـ باب بيان أن حكم الحاكم لا يغير الباطن ٣٧١/١٢ – ٣٧٣ ح (١٧١٣).
(٥) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢٨٩/٢
(٦) شرح التسهيل ٤٧/٢.
(٧) أخرجه البخاري في الصحيح ـ كتاب الوصايا باب أن يترك ورثة أغنياء خير من أن يتكففوا الناس ١٠٠٦/٣ ح(٢٥٩١) بلفظ (أن يرفعك فينتفع بك ناس ويضر بك آخرون).
(٨) شرح التسهيل ٤٧/٢، وشواهد التوضيح / ١٤٧ ـ ١٤٩.
(٩) ينظر: شرح المفضليات ١٦٣/١.
(١٠) ينظر: روح المعاني ٨٣/٢١
(١١) ينظر: الارتشاف ١٢٨٣/٣.
(١٢) ينظر: شرح التبريزى على ديوان أبي تمام ٢٤٣/٢، والارتشاف ١٢٨٣/٣.
(١٣) ينظر: الارتشاف ١٢٨٣/٣، والخزانة ٣٤٦/٥.

لأن تلم بك ملمة [١].

وهذه التأويلات كانت ممكنة لو لم يرد إلا هذا البيت [٢]، وطالما أن هذا الأسلوب مؤيد بالقياس وهو الحمل على (عسى) لاتفاقهما في المعنى، ومؤيد بالسماع لوروده في الشعر كثيرًا، وفي الأحاديث الصحيحة، وفي أقوال العرب، وأقوال الحكماء، ومؤلفات العلماء . فلا داعي لقصره على الشعر، وإنما يكون استعماله في الشعر حسنًا وفي النثر جائز لكنه قليل.

المسألة الثالثة والعشرون: إعراب (وَحْدَهُ) في قوله: (ولمُسْلِمٍ وَحْدَهُ):

ذهب ابن فرحون إلى أن (وحده) منصوب على الحال، وهو بمعنى النكرة، والتقدير: منفردًا، قال: "قوله: (ولمُسْلِمٍ وَحْدَهُ): أي: منفردًا بذلك عن البخاري. وصح نصبه على الحال؛ لأنه بمعنى النكرة...، قلتُ: فتكون هنا حالاً من مسلم"[٣].

وما ذهب إليه في إعراب كلمة (وحده) هو مذهب سيبويه [٤]، والمبرد [٥]. ونسبه ونسبه ابن بري [٦] إلى البصريين عدا يونس. ونسبه النحاس [٧] إلى يونس.

وذهب الخليل إلى أنه كقولك: (مررت به خصوصًا)، و(أفردتهم إفرادًا) [٨]، فهو منصوب على المصدرية. وتبعه الزجاجي [٩]، وابن سيدة [١٠]. وحُكي هذا عن البصريين [١١]، وحكاه النحاس عن سيبويه [١٢]، ونُسب إلى هشام [١].

(١) ينظر: شرح المفضليات ٣/١١٩٠ ـ ١١٩١، والخزانة ٥ /٣٤٦.
(٢) ينظر: الارتشاف ٣/١٢٨٣.
(٣) ينظر: العدة ٣/٤٣٢ـ ٤٣٤.
(٤) ينظر: الكتاب ١/٣٧٣، ٣٧٨.
(٥) ينظر: المقتضب ٣/٢٣٩.
(٦) ينظـر: التنبيه والإيضاح (وحد) ٢/٦٠، واللسان (وحد).
(٧) ينظـر: إعراب القرآن ٤/١٤.
(٨) ينظر: الكتاب ١/٣٧٤، ٣٧٨.
(٩) ينظـر: الجمل /١٦٩.
(١٠) ينظر: المحكم (الحاء والدال والواو ـ مقلوبة و ح د) ٣/٤٩٠، واللسان (وحد).
(١١) ينظر: اللسان (وحد).
(١٢) ينظر: إعراب القرآن ٤/١٤.

وحكى سيبويه [٢] أن يونس يذهب إلى أنها منصوبة على الظرفية، فقد زعم أن (وحده) بمنزلة (عنده)، كأنك قلت: (مررت برجل على حياله)، فطرحت (على). وحُكي هذا عن الكوفيين [٣]، وهشام [٤]. وردّه ابن عصفور [٥] بأنه ليس زمانًا ولا مكانًا، وما كان كذلك لا يكون ظرفًا.

هذا وإن مما ينبغي الوقوف عليه قبل أن نبرح المسألة أموراً نستخلصها مما سبق، هي:

الأول: أن نسبة القول بالحالية إلى الخليل فيها نظر، فقد تبين أنه قائل بالنصب على المصدرية.

الثاني: أن نسبة القول بالنصب على المصدرية إلى البصريين جميعًا ينقصها الدقة؛ لأن يونس وهو من البصريين نسب إليه قولان، هما النصب على الحالية، والنصب على الظرفية، والأخير هو المشهور في النقل عنه. وكذلك فإن سيبويه والمبرد قالا بالنصب على الحالية، وهما من البصريين.

الثالث: أن نسبة النحاس إلى سيبويه القول بالنصب على المصدرية غير صحيحة؛ لأنه قال بالنصب على الحالية، وهو المشهور في النقل عنه.

وأما القول الأحرى بالاتباع فهو القول بالنصب على الحالية؛ لأنه أخف تقديرًا من القولين الآخرين، فعليه يؤول (وحده)، فيكون في معنى: منفردًا. وأما النصب على المصدرية فيشتمل على تقديرين، تقدير الكلمة بالمصدر (انفرادًا وإيحادًا)، وتقدير فعل مضمر قبلها فيكون المعنى: انفرد انفرادًا، أو أوحدته إيحادًا.وأما القول بالنصب على الظرفية فبعيد؛ لأنه مبني على استعمال حرف جر قبل (وحده)، ثم

(١) ينظر: اللسان (وحد).
(٢) الكتاب ٣٧٧/١ـ ٣٧٨. وذكر ابن يعيش أنه أحد قوليه في شرح المفصل ٦٣/٢.
(٣) ينظر: اللسان (وحد)، وشرح الكافية للرضي ٥٨/٢.
(٤) ينظر: الارتشاف ١٥٦٧/٣، والهمع ٣٠٣/٢.
(٥) ينظر: شرح الجمل ٢٦٩/٢.

طرحه، وهذا لم يرد استعماله مع (وحده)، إلا في حكاية عن بعض العرب [١]، فحملها على الشذوذ أولى؛ لأن المشهور معها.

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمه تتم الصالحات، والصلاة والسلام على خير الخلق محمدﷺ...، وبعد:

فقد بدت من الدراسة بعض النتائج أستطيع أن أوجز فيما يلي:

(الأولى): اعتمد ابن فرحون على كثير من الأصول النحوية في دعم اختياراته، لا سيما السماع، فاستعان بالقرآن الكريم، والحديث النبوي، والشعر، وأقوال العرب، وكان استدلاله بالشعر في المقام الأول.

(الثانية): لم يكن صاحبنا متعصبًا لمذهب نحوي بعينه يترسم خطاه، وإنما كان ينظر فيما يرجحه الدليل، ويحظى بالقبول، وقد بدا هذا فيما يلي:

أولاً: اختارمذهب البصريين في مواضع، هي: الأول: جواز توسط خبر دام بينها

(١) ينظر: اللسان (وحد).

واسمها. والثاني: أن (رُبّ) حرف. والثالث: أن (رُبّ) تعمل محذوفة بعد الواو.

ثانيًا: وافق بعض أعلام البصريين في بعض آرائه، فقد وافق الخليل في ثلاثة مواضع: الأول: أن (مهما) مركبة من (ما) الشرطية و(ما) الزائدة. والثاني: أن (رُبّ) وُضعت للدلالة على التقليل. والثالث: أن (أمس) معرف بنية الألف واللام. ووافق سيبويه في موضعين:

أحدهما: أن دخول همزة الاستفهام على (لا) النافية للجنس يأتي للدلالة على التوبيخ والإنكار، ويأتي للدلالة على الاستفهام عن النفي المحض.

والآخر: أن (وحده) منصوب على الحال؛ لأنه بمعنى النكرة، والتقدير: منفردًا. ووافق الأخفش في تجويز حذف همزة الاستفهام سواء كان مع (أم) المعادلة أو بدونها. ووافق المبرد في أن (واو) القسم أصلها الباء.

(ثالثًا): وافق مذهب الكوفيين في جواز مجيء (عن) بمعنى الباء.

(رابعًا) وافق بعض أعلام الكوفيين في بعض آرائه، فقد وافق الكسائي في مجيء (لعل) للتعليل. ووافق الفراء في مجيء (لعل) للشك.

(خامسًا): وافق المتأخرين في بعض آرائه، فقد وافق الزجاج في منع عمل القول في المفرد المراد به مجرد اللفظ، نحو: (قلت زيدًا). ووافق الحريري في جواز مجيء (إذ) في جواب (بينما) ومنعه مع (بينا). ووافق ابن الحاجب في أن المنصوب بعد (دخل) في نحو: (دخلت الدار) منصوب على الظرفية. ووافق ابن عصفور في جواز دخول (أنْ) في خبر (لعل) في النثر. ووافق ابن مالك في أربعة مواضع:

الأول: تجويز إضافة (بينا) إلى المصدر بقلة، ومنع ذلك مع (بينما).

والثاني: أن ارتفاع المضارع بعد (لم) لغة.

والثالث: أن (سراويل) ممنوع من الصرف؛ لأنه جاء على صيغة منتهى الجموع.

والرابع: أن الاسم المنصوب بعد (لو) في رواية (فالتمس ولو خاتمًا من حديد)

خبر (كان) المقدرة مع اسمها، أي: ولو كان الملتمَس خاتمًا. ووافق النووي في أن الاسم المرفوع بعد (لو) في رواية (فالتمس ولو خاتم من حديد) فاعل لفعل مقدر، أي: ولو حضر خاتم.

(سادسا): لم يخل كتاب (العدة) من رأي مبتكر لابن فرحون، ومن ذلك ذهابه إلى تجويزه وجهين في إعراب الاسم المرفوع الذي يلي (مذ): أحدهما: أن يعرب مبتدأ خبره (مذ)، والآخر: أن يعرب خبرًا والمبتدأ (مذ).

(الثالثة): تخضع آراء بعض النحويين للتطور، فترى للعالم رأيين مختلفين في المسالة الواحدة، ومن ذلك:

(١) ذهب الجرجاني في كتابه "الجمل" إلى أن (رُبّ) حرف وضع للتقليل. وذهب في (المقتصد) إلى أن الغالب فيه الدلالة على التكثير.

(٢) ذهب أبو حيان في (الارتشاف) إلى أن (رُبّ) حرف إثبات لم يوضع لتقليل ولا تكثير، بل ذلك مستفاد من سياق الكلام. وذهب في "البحر المحيط" إلى اختيار التقليل، مبطلاً المذهب السابق.

(الرابعة): قد يُنسب إلى بعض النحويين آراء على الرغم من وجود ما يخالفها في كتبهم المطبوعة، ومن ذلك:

(١) نُسب إلى الخليل القول بنصب (وحده) على الحالية. وقد تبين أنه ذهب في كتابه (العين) إلى النصب على المصدرية.

(٢) عُزي إلى المبرد القول بأن (سراويل) عربي، وأنه جمع (سروالة) تحقيقًا. وهذا القول ليس للمبرد؛ لأنه ذهب في كتابه (المقتضب) إلى أن (سراويل) ممنوع من الصرف؛ لأن بناءه قد جاء فى لسان العرب موافقًا بناء ما لا ينصرف فى معرفة ولا نكرة وهو (قناديل) و (دنانير).

(٣) نُسب إلى الفارسي القول بحرفية (لمّا) إذا دخلت على الفعل الماضي. وقد بدا أنه قال بالاسمية في كتابيه (الإيضاح) و(المسائل المشكلة).

(٣) نُسب إلى السهيلي يرى أن (أمس) معرف بالإضافة كتعريف (جُمَع). وقد نص في كتابه (النتائج) على أن (أمس) اسم علم جنس جاء بلفظ الأمر.

تلك هي أهم النتائج التي انتهى إليها البحث، والله أسأل أن يوفقني لخدمة كتابه، وسنة نبيه ﷺ.

فهرس المصادر والمراجع

- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة لعبد اللطيف الزبيدى (ت ٨٠٢ هـ) . تحقيق: طارق الجنابي . عالم الكتب . الطبعة الأولى (١٤٠٧هـ . ١٩٨٧م).
- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان (ت٧٤٥هـ) . تحقيق: رجب عثمان محمد، ورمضان عبد التواب . مكتبة الخانجي . الطبعة الأولى (١٤١٨هـ . ١٩٩٨م).
- الأزهية في عالم الحروف للهروي (ت٤١٥هـ) . تحقيق: عبد المعين الملوحي مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق . الطبعة الثانية (١٤١٣هـ . ١٩٩٣م).
- الأصول في النحو لابن السراج (ت ٣١٦ هـ) . تحقيق: عبد الحسين الفتلي . مؤسسة الرسالة . الطبعة الرابعة (١٤٢٠هـ . ١٩٩٩ م).
- إعراب القرآن للنحاس (ت ٣٣٨ هـ) . تحقيق: زهير غازي زاهر . عالم الكتب . الطبعة الثالثة (١٤٠٩هـ . ١٩٨٨م).
- الأعلام للزركلي (ت١٣٩٦هـ) . تحقيق: الدهان، وعبد السلام . دار العلم للملايين . بيروت . الطبعة الثانية (١٩٨٩م).
- أمالي ابن الشجري (ت ٥٤٢ هـ) . تحقيق: محمود الطناحي . مكتبة الخانجي . القاهرة . الطبعة الأولي (١٤١٣هـ . ١٩٩٢م).
- أمالي السهيلي (ت٥٨١هـ) . تحقيق: محمد إبراهيم البنا . دار الاعتصام (بدون).
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لأبى البركات الأنباري(ت٥٧٧هـ) . المكتبة العصرية . بيروت (١٤١٨هـ . ١٩٩٧م).

- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام (ت٧٦١هـ) . تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد . دار الجيل (١٣٩٩هـ . ١٩٧٩م).
- الإيضاح للفارسي (ت٣٧٧هـ) . تحقيق: كاظم بحر المرجان . عالم الكتب . الطبعة الثانية (١٤١٦هـ . ١٩٩٩م).
- الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ) . تحقيق: موسى بناي العليلي . مطبعة العاني . بغداد (بدون).
- البحر المحيط لأبى حيان (ت٧٤٥هـ) . تحقيق: عادل أحمد عبد الجواد، وآخرين . دار الكتب العلمية . بيروت . الطبعة الأولى (١٤٢٢هـ . ٢٠٠١ م).
- البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع (ت ٦٨٨ هـ) . تحقيق: عياد بن عيد الثبيتي . دار الغرب الإسلامي . الطبعة الأولى (١٤٠٧هـ . ١٩٨٦م).
- تاج العروس من جواهر القاموس للزبيدى (ت١٢٠٥هـ) . دار مكتبة الحياة . بيروت . الطبعة الأولى (١٣٠٦هـ).
- التبيان في إعراب القرآن للعكبري (ت ٦١٦ هـ) . تحقيق: علي محمد البجاوي . مطبعة الحلبي (بدون).
- التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة للسخاوي (ت ٩٠٢هـ) . دار الكتب العلمية . بيروت (١٤١٤هـ . ١٩٩٣م).
- ترشيح العلل في شرح الجمل لصدر الأفاضل (ت٦١٧هـ) . تحقيق: عادل محسن العميري . جامعة أم القرى . مكة (١٤١٩هـ . ١٩٩٨م).
- التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهري (ت٩٠٥هـ) . دار إحياء الكتب العربية (بدون).
- التفسير الكبير المسمى مفاتيح الغيب لفخر الدين الرازي (ت ٦٠٤هـ) . دار

الكتب العلمية . بيروت . الطبعة الأولي(١٤٢١م).

- التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح لابن بري (ت٥٨٢هـ) . تحقيق: عبد العليم الطحاوي . الهيئة المصرية العامة للكتاب . الطبعة الأولى(١٩٨١م).
- تهذيب اللغة للأزهري (ت ٣٧٠ هـ) . تحقيق: محمد عوض مرعب . دار إحياء التراث العربي . بيروت (٢٠٠١م).
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي (ت ٧٤٩ هـ) . تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان . دار الفكر العربي . الطبعة الأولى (١٤٢٢هـ ٢٠٠١م).
- الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (ت٦٧١هـ) . مطبوعات دار الشعب (بدون).
- الجمل في النحو للزجاجي (ت ٣٤٠ هـ) . تحقيق: علي توفيق الحمد . مؤسسة الرسالة . دار الأمل . الطبعة الرابعة (١٤٠٨هـ . ١٩٨٨م).
- الجمل في النحو لعبد القاهر الجرجاني (ت٤٧١هـ) . تحقيق: يسري عبد الغني عبد الله . دار الكتب العلمية . بيروت . الطبعة الأولى (١٤١٠ هـ .١٩٩٠م).
- جمهرة اللغة لابن دريد (ت٣٢١هـ) . تحقيق: رمزي بعلبكي . دار العلم للملايين . بيروت (١٩٨٧م).
- الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي (ت ٧٤٩ هـ) . تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل . دار الكتب العلمية . بيروت . الطبعة الأولى (١٤١٣هـ ١٩٩٢ م).
- جواهر الأدب في معرفة كلام العرب (معجم للحروف العربية) للإربلي (ت٧٥٠هـ) . تحقيق: إميل بديع يعقوب . دار النفائس . الطبعة الأولى (١٤١٢هـ . ١٩٩١م).

- حاشية الصبان (ت١٢٠٦هـ) على شرح الأشموني علي ألفية ابن مالك، ومعها شرح الشواهد للعيني . المكتبة التوفيقية (بدون).
- الحجة في القراءات السبع لابن خالويه (ت٣٧٠هـ) . تحقيق: عبد العال سالم مكرم . مؤسسة الرسالة . الطبعة الأولى (١٤٢١هـ . ٢٠٠٠م).
- حروف المعاني للزجاجي (ت ٣٤٠ هـ) . تحقيق: علي توفيق الحمد . مؤسسة الرسالة . دار الأمل . الطبعة الثانية (١٤٠٦هـ . ١٩٨٦م).
- الحماسة البصرية لصدر الدين البصري (ت٦٥٩هـ) . تحقيق: عادل سليمان جمل . مكتبة الخانجي . الطبعة الأولى (١٤٢٠هـ . ١٩٩٩م).
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القادر البغدادي (١٠٩٣هـ) . تحقيق: عبد السلام هارون . الهيئة المصرية العامة للكتاب (١٣٩٧هـ . ١٩٧٧م).
- الخصائص لابن جني (ت٣٩٢هـ) . تحقيق: محمد علي النجار . الهيئة المصرية العامة للكتاب . الطبعة الرابعة (١٩٩٩م).
- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ) . تحقيق: محمد عبد المعيد خان . مجلس دائرة المعارف العثمانية . حيدر أباد (١٣٩٢هـ . ١٩٧٢م).
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي(ت٧٥٦هـ) . تحقيق: أحمد محمد الخراط . دار القلم . دمشق (بدون).
- درة الغواص في أوهام الخواص للحريري (ت ٥١٦ هـ) . تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم . دار نهضة مصر للطبع والنشر . القاهرة (بدون).
- الديباج المذهب في معرفة علماء أعيان المذهب لابن فرحون المالكي(ت٧٩٩هـ) . تحقيق: محمد الأحمدي أبو النور . دار التراث . القاهرة (بدون).

- ديوان إبراهيم بن هرمة . تحقيق: محمد جبار المعيبد . مطبعة الآداب . النجف الأشرف (١٣٨٩هـ . ١٩٦٩م).
- ديوان امرئ القيس . تحقيق: مصطفي عبد الشافي . دار الكتب العلمية . بيروت (بدون).
- ديوان حسان بن ثابت . تحقيق: سيد حسنين . دار المعارف . مصر (١٩٧٧م).
- ديوان عمر بن أبي ربيعه . تحقيق: عبدأ علي منها . دار الكتب العلمية . بيروت . الطبعة الثانية (١٤١٢هـ .١٩٩٢م).
- ديوان الكميت بن زيد . تحقيق: محمد نبيل طريفي . دار صادر . بيروت . الطبعة الأولى (٢٠٠٠م).
- ديوان القطامي . تحقيق: محمود الربيعي . الهيئة المصرية العامة للكتاب (٢٠٠١م).
- ديوان مجنون ليلى . تحقيق: عبد الستار أحمد فراج . مكتبة مصر (بدون).
- ديوان الهذليين . دار الكتب والوثائق القومية . القاهرة . الطبعة الثانية (١٤٢٣هـ .٢٠٠٣م).
- ذيل التقييد في رواة السنن والأسانيد لأبي الطيب الفاسي (ت٨٣٢هـ) . تحقيق: كمال يوسف الحوت . دار الكتب العلمية، بيروت . الطبعة الأولى (١٤١٠هـ .١٩٩٠م).
- رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي (ت ٧٠٢ هـ) . تحقيق: أحمد محمد الخراط . مطبوعات مجمع اللغة العربية . دمشق (بدون).
- روح المعاني للألوسي (ت١٢٧٠هـ) . دار إحياء التراث . بيروت (بدون).

- سر صناعة الإعراب لابن جني (ت٣٩٢هـ) . تحقيق: حسن هنداوي . دار القلم . دمشق . الطبعة الثانية (١٤١٣هـ . ١٩٩٢م).
- السنن الكبرى للبيهقي (ت ٤٥٩هـ) . دار الفكر . بيروت (بدون).
- سنن ابن ماجة (ت ٢٧٣ هـ) . تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي . دار إحياء الكتب القومية . القاهرة (بدون).
- الشافي فى شرح مسند الشافعي لابن الأثير (ت٦٠٦هـ) . تحقيق: أحمد بن سليمان، وأبوتميم ياسر بن إبراهيم . مكتبة الرشد . الطبعة الأولى (١٤١٦هـ).
- شرح ابن عقيل (ت٧٦٩هـ) على ألفية ابن مالك، ومعه منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل لمحمد محيي الدين عبد الحميد . مكتبة دار التراث . الطبعة العشرون (١٤٠٠هـ .١٩٨٠م).
- شرح ابن الناظم (ت٦٨٦هـ) على ألفية ابن مالك . تحقيق: محمد باسل عيون السود . دار الكتب العلمية . بيروت . الطبعة الأولى (١٤٢٠هـ . ٢٠٠٠م).
- شرح الأشموني (ت٩٢٩هـ) على ألفية بن مالك . تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد . المكتبة التوفيقية (بدون).
- شرح التسهيل لابن مالك (ت٦٧٢هـ) . تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون . دار هجر للطباعة والنشر . الطبعة الأولي . (١٤١٠هـ .١٩٩٠م).
- شرح جمل الزجاجي لابن خروف (ت٦٠٩هـ) . تحقيق: سلوى محمد عمر . جامعة أم القرى (١٤١٩هـ).
- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (ت٦٦٩هـ) . تحقيق: فواز الشعار . دار الكتب العلمية . بيروت . الطبعة الأولى (١٤١٩هـ . ١٩٩٨م).
- شرح الرضي (ت٦٨٦هـ) لكافية ابن الحاجب (ت٦٤٦هـ) . تحقيق: حسن

محمد الحفظي، ويحيى بشير مصري . الإدارة العامة للثقافة والنشر جامعة محمد بن سعود . الطبعة الأولى (١٤١٧هـ . ١٩٩٦م).

- شرح سنن أبي داود للعينى (ت ٨٥٥هـ) . تحقيق: أبو المنذر خالد بن إبراهيم المصري . مكتبة الرشد . الرياض . الطبعة الأولى (١٤٢٠ هـ . ١٩٩٩م).
- شرح الكافية الشافية لابن مالك (ت٦٧٢هـ) . تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي . جامعة أم القرى . مكة (بدون).
- شرح المفصل لابن يعيش (ت٦٤١هـ) . مكتبة المتنبي . القاهرة (بدون).
- شرح المفضليات لأبي زكريا التبريزي (ت٥٠٢هـ) . تحقيق: محمد على البجاوي . دار النهضة . الطبعة الثانية (١٩٨٧م).
- شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين (ت٦٤٥هـ) . تحقيق: تركي بن سهو العتيبي . مؤسسة الرسالة . الطبعة الثانية (١٤١٤هـ . ١٩٩٤م).
- شرح المقدمة النحوية لابن بابشاذ (ت٤٦٩هـ) . تحقيق: محمد أبو الفتوح شريف . الجهاز المركزي للكتب الجامعية والمدرسية (١٩٨٧م).
- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك (ت٦٧٢هـ) . تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي . عالم الكتب . بيروت (بدون).
- صحيح البخاري (ت ٢٥٦ هـ) . تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد (١٤١٩هـ . ١٩٩٨م).
- صحيح مسلم (ت ٢٦١هـ) . تحقيق: عبد الحميد أبو الخير . دار الخير . بيروت . الطبعة الثالثة (١٤١٦هـ . ١٩٩٦م).
- ضرائر الشعر أو ما يجوز للشاعر فى الضرورة للقزاز (ت ٤١٢ هـ) . تحقيق: محمد زغلول سلام، ومحمد مصطفى هدارة . منشأة المعارف بالإسكندرية (بدون).

- ضرائر الشعر لابن عصفور (ت ٦٦٩هـ) . تحقيق: خليل عمران المنصور . دار الكتب العلمية . بيروت . الطبعة الأولى (١٤٢٠هـ . ١٩٩٩م).
- الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر للألوسي (ت١٢٠٧هـ) . المكتبة السلفية . مصر (١٣٤١هـ).
- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع للسخاوي (ت ٩٠٢هـ) دار مكتبة الحياة . بيروت (بدون).
- العدة في شرح العمدة لابن فرحون المدني (ت ٧٦٩هـ) . تحقيق: مكتب الهدي لتحقيق التراث، أبو عبد الرحمن عادل بن سعد . دار الإمام البخاري . الدوحة . الطبعة الأولى (بدون).
- العين للخليل (ت ١٧٥ هـ) . تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي . مؤسسة الأعلمي للمطبوعات . بيروت . الطبعة الأولى (١٤٠٨. ١٩٨٨م).
- غريب الحديث لابن قتيبة (ت٢٧٦هـ) . تحقيق: عبد الله الجبوري . مطبعة العاني . بغداد (١٣٩٧هـ).
- الفاخر في شرح جمل للبعلي (ت٧٠٩هـ) . تحقيق: ممدوح محمد خسارة . الطبعة الأولى . الكويت (١٤٢٣هـ . ٢٠٠٢م).
- فتح الباري فى شرح صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ) . دار المعرفة بيروت (١٣٧٩هـ).
- الفصول الخمسون لابن معطي (ت٦٢٨هـ) . تحقيق: محمود محمد الطناحي . مطبعة الحلبي (بدون).
- الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب للجامي (ت٨٩٨هـ) . تحقيق: أسامة طه الرفاعي . مطبعة وزارة الأوقاف العراقية (١٤٠٣هـ . ١٩٨٣م).

- كتاب سيبويه (ت١٨٠هـ) . تحقيق: عبد السلام هارون . دار الجيل . بيروت . الطبعة الأولى (بدون).
- اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري (ت٦١٦هـ) . تحقيق: عبد الإله نبهان . دار الفكر المعاصر . بيروت . الطبعة الأولى (١٤١٦هـ .١٩٩٥م).
- لسان العرب لابن منظور (ت٧١١هـ) . تحقيق: عبد الله الكبير، وزميليه . دار المعارف (بدون).
- اللمع في العربية لابن جني (ت٣٩٢ هـ) . تحقيق: سميح أبو مُغلى . دار مجدلاوي . عمان (١٩٨٨م).
- ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج (ت٣١٠هـ) . تحقيق: هدى محمود قراعة . المجلس الأعلى للشئون الإسلامية . القاهرة (١٣٩١هـ . ١٩٧١ م).
- مجالس العلماء للزجاجي (ت٣٤٠هـ) . تحقيق: عبد السلام هارون . مكتبة الخانجي . الطبعة الثالثة (١٤٢٠هـ . ١٩٩٩م).
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية (ت٥٤١هـ) . تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد . دار الكتب العلمية . بيروت . الطبعة الأولى (١٤١٣هـ .١٩٩٣م).
- المحكم والمحيط الأعظم لابن سيدة (ت٤٥٨هـ) . تحقيق: عبد الحميد هنداوي . دار الكتب العلمية . بيروت (٢٠٠٠م).
- المرتجل لابن الخشاب (ت٥٦٧ هـ) . تحقيق: علي حيدر . دمشق (١٣٩٢هـ . ١٩٧٢م).
- المسائل الشيرازيات للفارسي (ت٣٧٧هـ) . تحقيق: حسن هنداوي . كنوز إشبيلية للنشر والتوزيع . الطبعة الأولى (١٤٢٤هـ . ٢٠٠٤م).

- المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات للفارسي (ت٣٧٧هـ) . تحقيق: صلاح الدين عبد الله السنكاوي . مكتبة العاني . بغداد (بدون).
- المساعد علي تسهيل الفوائد لابن عقيل (ت٧٦٩هـ) . تحقيق: محمد كامل بركات . دار الفكر . دمشق (١٤٠٠هـ .١٩٨٠م).
- مسند الإمام أحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ) . دار الفكر . بيروت . لبنان (بدون).
- معاني القرآن للأخفش (ت٢١٥هـ) . تحقيق: هدى محمود قراعة . مكتبة الخانجي . القاهرة . الطبعة الأولى (١٤١١هـ . ١٩٩٠م).
- معاني القرآن للفراء (ت٢٠٧هـ) . عالم الكتب . بيروت . الطبعة الثالثة (١٤٠٤هـ . ١٩٨٤م).
- معاني القرآن وإعرابه للزجاج (ت٣١٠هـ) . تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي . دار الحديث . القاهرة (١٤٢٦هـ . ٢٠٠٥م).
- مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام (ت٧٦١هـ) . تحقيق: عبد اللطيف الخطيب . السلسلة التراثية (٢١) . الكويت . الطبعة الأولى (١٤٢٣هـ . ٢٠٠٢م).
- المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري (ت٥٣٨هـ) . تحقيق: علي بو ملحم . مكتبة الهلال . بيروت (١٩٩٣م).
- المفضليات للضبي (ت ١٧٨هـ) . تحقيق: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام هارون . مطبعة المعارف (١٣٦٢هـ).
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي (ت٧٩٠هـ) . تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين . جامعة أم القرى . الطبعة الأولى (١٤٢٨هـ . ٢٠٠٧م).

• المقتصد في شرح الإيضاح للجرجاني (ت٤٧١هـ) . تحقيق: كاظم بحر المرجان . منشورات وزارة الثقافة والإعلام . العراق (١٩٨٢م).

• المقتضب للمبرد (ت٢٨٥هـ) . تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة . القاهرة (١٤١٥هـ . ١٩٩٤م).

• المقدمة الجزولية في النحو للجزولي (ت٦٠٧هـ) . تحقيق: شعبان عبد الوهاب محمد . جامعة أم القرى (بدون).

• مقدمة فى النحو لخلف الأحمر (ت ١٨٠هـ تقريبًا) . تحقيق: عز الدين التنوخي . دمشق (بدون).

• المنهاج شرح صحيح مسلم للإمام النووي (ت٦٧٦هـ) . دار إحياء التراث العربي . بيروت (١٣٩٢هـ).

• نتائج الفكر فى النحو للسهيلي (٥٨١هـ) . تحقيق: محمد إبراهيم البنا . دار الاعتصام (بدون).

• نظم الفرائد وحصر الشرائد للمهلبي (ت ٥٨٣ هـ) . تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين . مكتبة الخانجي . الطبعة الأولى (١٤٠٦هـ . ١٩٨٦م).

• النكت فى تفسير كتاب سيبويه للأعلم (ت ٤٧٦هـ) . تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان . معهد المخطوطات العربية . الطبعة الأولى (١٤٠٧هـ . ١٩٨٧م).

• النهاية فى غريب الحديث والأثر لابن الأثير (ت٦٠٦هـ) . تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، ومحمود محمد الطناحي . دار إحياء الكتب العربية (بدون).

• همع الهوامع فى شرح جمع الجوامع للسيوطي (ت٩١١هـ) . تحقيق: عبد الحميد هنداوي . المكتبة التوفيقية (بدون).

• الوفيات لابن رافع (ت٧٧٤هـ) . تحقيق: صالح مهدي عباس . مؤسسة الرسالة . الطبعة الأولى (١٤٠٢هـ . ١٩٨٢م).